متطلبات تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية لتطوير البحث التربوى- دراسة ميدانية في جامعة أسيوط

د/ صلاح عبدالله محمد حسن
أستاذ مساعد أصول التربية
كلية التربية- جامعة أسيوط

د/ أمل على محمود
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة أسيوط

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة اسيوط في تطوير البحث التربوي. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، واعتمدا على استبانة للوقوف على مؤشرات دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوى ، وتم تطبيقها على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط بلغت (٢١٨) فرداً.

كشفت نتائج الإطار النظري عن أن البحوث التربوية- كمجال من مجالات البحوث العلمية يهتم بإنتاج المعرفة التربوية- لم تجد اهتماماً من جانب الحاضنات للاستفادة من نتائجها ودعمها وتطويرها والعمل على ربطها بالتنمية المستدامة للمجتمع.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود مجموعة من المؤشرات لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط ، منها:

- شبكة اتصالات عالية التكنولوجيا
- هيكل إداري وتنظيمي متخصص
- خطة لتوزيع أدوار ومسئوليات الجهات المشاركة في المشروعات التطبيقية بالحاضنة
- معايير ومواصفات للأبحاث التربوية المحتضنة

كما كشفت عن بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، منها:

- ضعف ملاءمة تصميم مبنى الحاضنة لاحتياجات المستأجرين
- عدم وضوح اختصاصات الجهات المشاركة في إدارة وتمويل الحاضنة
- ضعف الاهتمام بالأبحاث العلمية بين التخصصات

– غياب ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى بعض الباحثين وأعضاء هيئة التدريس

وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط تضمن بعض الإجراءات الخاصة بدور كل من إدارة جامعة أسيوط، وكلية التربية، والحاضنات التكنولوجية، ومؤسسات المجتمع المدني تجاه البحث العلمي والتربوي.

كلمات مفتاحية: الحاضنات التكنولوجية– البحث التربوي– جامعة أسيوط

Requirements of Activating the Role of Technology Incubators for Developing Educational Research –

A Field Study at Assiut University

Abstract:

This study aimed at presenting a suggested vision for activating the role of technology incubators in developing educational research at Assiut University. The researchers used the descriptive method and applied a questionnaire on a random sample of (218) staff members of some faculties at Assiut University.

Results of the theoretical framework revealed that educational research, as a field of scientific research concerned with producing educational knowledge, has received no interest on the part of incubators to benefit from its results, support, develop it, and work to link it to the sustainable development of the society.

Results of the field study revealed that there are some indicators for activating the role of technology incubators for developing educational research at Assiut University, including:

- A high-tech communication network
- A specialized administrative and organizational structure
- A plan to distribute roles and responsibilities of those involved in the applied projects the incubator's work
- Standards and prescriptions of incubated educational research

It also revealed some obstacles that prevent this, including:

- The inadequacy of the design of the incubator building to the needs of tenants.
- The lack of clarity of the competencies of the parties involved in managing and financing the incubator.
- Weak interest in inter-disciplinary scientific research.
- The absence of a culture of entrepreneurship and self-employment among some researchers and faculty members.

The study presented a proposed vision for activating the role of technology incubators in developing educational research at Assiut University. It included some procedures for the role of Assiut

University administration, the College of Education, technology incubators, and civil society institutions towards scientific and educational research.

Key words: technology incubators- educational research- Assiut University

مقدمة:

يعتمد تقدم المجتمعات على رعايتها لأبنائها وحسن تربيتهم وتسليحهم بالعلم والمعرفة، وتهيئة البيئة المناسبة لهم؛ ليحققوا ذواتهم ويستثمروا إمكاناتهم بأقصى طاقة ممكنة بغية تحقيق أهدافهم وأهداف المجتمع.

وتتنافس المجتمعات في الوقت الحالي لتحقيق أكبر قدر من الاستثمار في رأس مالها البشري والمادي وتهيئة البيئة المناسبة لنشر التقنيات الحديثة واستغلالها بما يحقق لها التقدم والرقي؛ وذلك من خلال ما تخرجه من علماء وباحثين، وما توليه من خدمات للبحث العلمي والاستثمار فيه وتطوير للتقنيات في مجالاتها الحيوية والاستراتيجية المختلفة كافة. (خالد الهادي؛ فريدة عمران، ٢٠١٥، ٨)

ولم يعد الاستثمار في التكنولوجيا والعلوم وتشجيع المبتكرين خيارا يحتمل الإرجاء، بل أصبح ضرورة تفرضها التحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي تشهدها مختلف دول العالم لاسيما في ضوء ما يشهده العالم من ثورة صناعية رابعة، واتجاه متزايد نحو استخدام التقنيات والميكنة المتطورة في عمليات التصنيع بجانب انتشار الذكاء الاصطناعي؛ بما يسهم في إيجاد فرص عديدة لأنماط جديدة من الوظائف. (هالة السعيد، ٢٠٢٠)

وتعد الجامعات وسيلة هذه المجتمعات والدول لتلبية احتياجاتها من الكوادر العلمية المتخصصة في كافة المجالات، والإسهام بفاعلية في تطوير حركة البحث العلمي، إضافة إلى تعزيز قدرتها على مواجهة وتذليل الكثير من المشكلات التى تعترض تنمية المجتمع.

حقيقة إن أنشطة الجامعات الحكومية والخاصة لها تأثير كبير على عملية التنمية والتطوير التكنولوجي في المجتمع، إلا أن هذا التأثير لن يؤتي ثماراً جنية ما لم تدخل هذه الجامعات في علاقات تبادلية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، أى أن يكون التطوير التكنولوجي–التطبيق العلمي لنتائج البحث العلمي–وسيطاً بين البحث العلمى وإنتاجه وبين قطاعات هذا المجتمع المختلفة، ويكون فى الوقت ذاته منتجاً يجسد تقدم البحث العلمي لابتكار أدوات وتصميمات وأساليب مبدعة منتجة جديدة.

وقد تبنت الكثير من الجامعات العالمية فى الوقت الراهن "مبادرة الحاضنات" من أجل إسهام الجامعات فى إيجاد حلول للمشكلات التى تواجه مؤسسات المجتمع وقطاعاته، وإشراك القطاع الخاص فى مساعيها نحو التجديد والابتكار، وزيادة حجم الاستثمار المعرفى، وتكوين علاقات تبادلية للارتقاء بالإنتاجية والقدرات التنافسية؛ وذلك من خلال إنجاز العديد من المشاريع البحثية واستحداث تكنولوجيات جديدة وإيجاد قنوات اتصال بين القطاع الخاص ومراكز الأبحاث، وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومن ثم خدمة المجتمع. (عبدالمحسن الرحيمي، ٢٠١٣، ١٧)

وتعد الحاضنات من أكثر الآليات التى يمكنها تيسير نقل نتائج البحوث والتكنولوجيا من الجامعات إلى قطاع خدمة المجتمع عموماً، والإسهام فى تنمية متطلبات الطبيعة التنافسية لسوق العمل واقتصاديات المعلومات. (Scramuzzi, 2002, 7-8)

ولما كان البحث التربوى بحثاً علمياً فى مجال التربية، يُعنى بإنتاج المعرفة التربوية وتنميتها لخدمة قضايا التربية والتعليم ومشكلاتهما في الواقع التربوي، سواء أكان ذلك على المستوى الفكري التنظيري، أم على المستوى التنفيذي الممارس، فهو يشكل ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة لتطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته.

كما يسهم البحث التربوي بدور رئيس في مساعدة المجتمعات الإنسانية في التحول إلى مجتمعات المعرفة، وبذلك تشكل مؤسسات البحث التربوي العمود الفقري الذي يعول عليه في قيادة التطوير المجتمعي في مجالات التربية المختلفة في المجتمعات كافة. (كمال نجيب، ٢٠١٦ ، ١٦)، كما أنه السبيل لتطوير التربية في أهدافها وبُناها، ومناهجها، وإعداد معلميها وتدريبهم، وتنظيم أنشطتهم عامة؛ على ما في هذا البحث التربوي من تنوع في الأنماط والمستويات وفي الأساليب والمنهجيات. (محمد الحسن، ٢٠٠٢، ١١٢)

غير أن المستقرئ الجيد لواقع البحث التربوى يجد أنه يواجه العديد من التحديات التى تؤثر فى تحقيق أهدافه، وتضعف من إسهاماته في تطوير الممارسات التربوية وتحول دون الاستفادة منه، مما يجعله يفتقر إلى أي استثمار حقيقي لنتائجه في التنمية بصفة عامة، وتطوير أنظمة التعليم بصفة خاصة، وينتهي به المقام إلى ركام بين جبال المعلومات التي تتكدس في المكتبات بعد انتهاء مرحلة التحضير لدرجة علمية أو ترقية منشودة.

ومن هنا كان لابد من محاولة لإيجاد وسيلة أو آلية للاستفادة من نتائج البحث التربوي ودعمها وتطويرها، والعمل على ربط نواتجها بالتنمية المستدامة للمجتمع، تلك الآلية التي تدعم المشاريع وتحتضن أصحاب الفكر الإبداعي والابتكارات من الشباب والباحثين، والتي تمثل تربة تتشكل فيها أفكار وتطبيقات تكنولوجية واقتصادية، اعتماداً على نتائج البحوث وخاصة البحوث التطبيقية والبحوث التطويرية والاستشارات الفنية.

مشكلة البحث:

يعد البحث التربوى جزءاً لا يتجزأ من البحث العلمي يُعنى بإنتاج المعرفة التربوية وتنميتها، لخدمة قضايا التربية والتعليم ومشكلاتهما في الواقع التربوي، وصياغة السياسة التعليمية، وتوجيهها وتدعيم مساراتها، ودعم القرارات التربوية المتعلقة بها كافة ، ومن ثم الارتقاء بالمنظومة التعليمية؛ بما يسهم في تحقيق التنمية التربوية والبشرية في المجتمع.

وعلى الرغم من تلك الأهمية للبحث التربوي إلا أن العديد من الدراسات والأدبيات تشير إلى أنه يعاني من العديد من المشكلات والتحديات، ومن أهمها ما يأتي: –

- ضعف انتشار ثقافة البحث العلمي عامة والتربوي خاصة وتقدير دوره فى تطوير الدولة، وغياب الرؤية الوطنية له في مجال التعليم، وغياب البيئة المشجعة على إجرائه، وضعف الموازنات المخصصة له والإمكانات والتجهيزات المناسبة لإجرائه، بجانب ضعف الحوافز المادية والمكافآت التعويضية المقدمة للباحثين.
- القصور في قاعدة بيانات مجالات التعليم المختلفة، وغياب المراكز المتخصصة في بحوث التعليم وضعف العناية بنتائج هذه البحوث وقلة تطبيقها من قبل مؤسسات المجتمع، وضعف التعاون بين هذه المؤسسات المستفيدة من نتائج البحوث وبين الجامعات.
- ضعف التعاون بين الباحثين التربويين لإنجاز بحوث علمية جماعية مشتركة؛ مما يجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها.
- الاعتقاد السائد بأن البحث التربوى يعد ترفاً علمياً، يضيفه الباحث إلى نتاجه البحثي، ويمثل مطلباً تكميلياً لنيل درجة علمية أو ترقية معينة، وتجاهل أنه وسيلة مهمة تتخذها

الجامعة ومراكز البحوث لتحقيق أهداف متنوعة منها الخدمي، ومنها الإنتاجي للجامعة والمجتمع. (٦٨، ٢٠١٧، ٥٩١)

وقد أدت هذه التحديات وغيرها التي تواجه البحوث التربوية إلى ضعف فاعليتها في حل مشكلات التربية، أو العمل على تقدمها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توفير قنوات اتصال ودعم تتصدى للتحديات التي تواجه البحوث التربوية، وتتبنى المبدعين من الباحثين التربويين، وتدعم أفكارهم البحثية من الجوانب المادية، والفنية، والإدارية كافة، وتحولها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق، ومن ثم تفعيل العلاقة الوظيفية للبحث التربوي مع واقع الميدان التربوي والتعليمي، مما ينعكس على الارتقاء بالتعليم وتطويره. (٢٤، ٢٠١٣، ١٦٨)

وتعد حاضنات الأعمال عموماً والتكنولوجية خصوصاً إحدى أهم الآليات التي يعول عليها دفع عجلة البحث وتطويره، وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهه، والتي تبنتها الكثير من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكل من كوريا الجنوبية وكندا واليابان وبريطانيا؛ وذلك بهدف تشجيع الأفكار الإبداعية للرواد سواء أكانوا أفرداً أم جماعات من الباحثين العلميين والأكاديميين، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير خدمات استشارية وفنية وإدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وتقنية لتلك الأفكار والمشروعات الجديدة؛ لتجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق وتقليل مخاطر الفشل. (عاطف الشبراوي، ٢٠٠٥، ٨- ٩)

وتعاني البلدان العربية، ومنها مصر، من التدني في مستوى النمو التكنولوجي بحيث يكاد يكون معدوماً؛ فضعف المستوى التكنولوجي، وضعف نموه، يعدا من أهم قضايا الاقتصاديات العربية التي تمخضت عن ازدياد نسبة البطالة وضعف التنوع الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وهجرة العقول والرأسمال وزيادة المديونية. ومن هنا كان لابد من وجود حاضنات الأعمال وبالأخص الحاضنات التكنولوجية في التعليم العالي. (خالد بن علي، ٢٠٢٠)

وبالرغم من تبني العديد من الجامعات المصرية مفهوم الحاضنات؛ لتعزيز البحث العلمي وتنميته بوصفه مطلباً وضرورة ملحة في خطط التنمية تحت اسم "الحاضنات التكنولوجية"، والتي تسعى إلى نقل نتائج البحوث إلى قطاعات الإنتاج، إلا أن مشروع

الحاضنات لم يتطرق إلى البحوث النظرية، لاسيما التربوية منها، على الرغم من أنه يمثل أحد ركائز المنظومة المعرفية التي تُعنى بتشكيل الفرد والمجتمع، وبنائهما. (شريف عبدالله؛ عبدالرحمن أحمد، ٢٠١٧، ٣٠٥)

وقد لمس الباحثان من خلال عملهما بجامعة أسيوط ولقائهما مع بعض أعضاء الهيكل الإداري والتنظيمي لحاضنة جامعة أسيوط وجود بعض المشكلات، كان من أبرزها:

- ندرة احتضان الحاضنة لبحوث نظرية أو تربوية
- صعوبة توفير جهات ممولة للحاضنة
- صعوبة إقناع مثل هذه الجهات بجدوى المشروعات المحتضنة
- صعوبة تحديد اختصاصات الجهات المشاركة في عمل الحاضنة بدقة؛ وذلك نظراً لحداثة الحاضنة وحداثة عمل الإداريين بها، إضافة إلى قلة معرفتهم باللوائح والقوانين المنظمة لعمل الحاضنة.

وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث، مثل: دراسة (محمد بن حمزة؛ عبدالرحيم حسين، ٢٠٠٠)، ودراسة (عادل عبدالفتاح وآخرون، ٢٠١٥)، ودراسة (خالد صلاح، ٢٠١٦) إلى ضرورة الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وربطها بمشكلات المجتمع وواقعه، من خلال مؤسسات وسيطة تعمل كحلقة وصل بين الجامعات بصفتها الصرح العلمي للمعرفة والبحوث وبين المؤسسات المستفيدة.

ومن ثم تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في محاولة وضع تصور مقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١) ما الإطار المفاهيمي للبحث التربوي، وأهميته والتحديات التى تواجهه؟
٢) ما الإطار المفاهيمي للحاضنات التكنولوجية، وأهميتها، وأدوارها، والتحديات التي تواجهها، ومتطلبات تفعيل دورها لتطوير البحث التربوي؟
٣) ما واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي؟
٤) ما التصور المقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط؟

دراسات سابقة:

تم تصنيف الدراسات السابقة إلى محورين أساسين هما:

- **أولاً:** دراسات ترتبط بالبحث التربوى.
- **ثانياً:** دراسات ترتبط بحاضنات الأعمال.

أولاً: الدراسات المرتبطة بالبحث التربوي:

١) دراسة (كمال نجيب، ٢٠١٦):

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن واقع البحث التربوي في الدول العربية وحصر مشكلاته، والتحديات التى تواجهه؛ فى سبيل مساعدة هذه الدول فى الولوج إلى مجتمعات المعرفة، وكذلك بلورة مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات كرؤية مستقبلية تسهم فى تطوير البحث التربوى ومنها:

- قيام الحكومات العربية بنشاط أكبر في جمع شمل القطاعين الخاص والعام.
- تشجيع التعاون بين الأكاديميات العربية والأجنبية.
- إيجاد صلات بين منشآت البحث التربوي والمؤسسات التعليمية والتربوية.

٢) دراسة (أحمد عبد الله، ٢٠١٤):

استهدفت هذه الدراسة رصد واقع البحث التربوي بمصر من خلال المسح العلمي لعدد من لوائح كليات التربية، وكذلك الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وفي سياق تحليل بعض لوائح كليات التربية ومراجعة مجموعة من الدراسات السابقة استخلص الباحث بعض النتائج المهمة منها:

- وجود تشابه بين المقررات التي يدرسها طلاب درجتي الماجستير والدكتوراه في المسمى وأحياناً في المضمون، وأن طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية يقومون بتحديد موضوعات بحوثهم بأنفسهم؛ نظراً لعدم وجود خرائط بحثية في الأقسام التربوية،أوعدم الأخذ بمقترحاتها إن وجدت؛ مما جعل هذه البحوث تتسم بالذاتية والتكرارية والتقليدية والمحاكاة، كما وجد أن معظم هذه البحوث هي بحوث فردية وليست جماعية.

- عدم قيام غالبية الأعضاء بتسجيل النقاط البحثية الخاصة بهم في مجلس القسم بدعوى الخوف على بحوثهم من السرقات العلمية، رغم تأكيد اللوائح على ضرورة أن يقوم عضو هيئة التدريس بذلك.

٣) دراسة (شبل بدران، ٢٠١٤):

استهدفت هذه الدراسة عرض وتحليل توجهات البحث التربوي في أطروحات الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية التربية جامعة الإسكندرية في الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣م.

وقد استخلص الباحث من خلال تحليل مضمون رسائل الماجستير والدكتوراه أن أكثر من ٨٥ % من جملة هذه الرسائل تناولت قضايا مختلفة عن الواقع المعاش آنذاك، ولم تقدم حلولاً لمشكلات الواقع سواء على المستوى التعليمي أو التربوي، وبعيدة كذلك عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومختلفة عن حركة الفكر التربوي النقدي التي ظهرت منذ مطلع الثمانينات في إنجلترا وفرنسا وأمريكا الشمالية، وكذلك أمريكا الجنوبية.

٤) دراسة (مهنى محمد، ٢٠١٤):

استهدفت هذه الدراسة رصد واقع الإنتاج العلمي التربوي وتصنيف توجهاته في البيئة العربية إلى مجالات ومحاور بحثية، وعرض وجهة نظر ناقدة في الإنتاج العلمي المصري والعربي. وقام الباحث بحصر عينة من الإنتاج العلمي المنشور بعد عام ٢٠٠٠م (فى مجال أصول التربية والتخطيط التربوي والإدارة التعليمية) من خلال الإنتاج العلمي المقدم للترقية لدرجتي أستاذ وأستاذ مساعد في السنة الأخيرة للدورة (٢٠٠٩– ٢٠١٢م) والسنة الأولى للدورة (٢٠١٣– ٢٠١٥ م)، وقد بلغ إجمالي عدد بحوث أعضاء هيئة التدريس المصريين، والتى شملها الإنتاج العلمي موضوع هذا البحث (٢٥٧) بحثاً.

وخلصت الدراسة إلى أنه رغم تنوع توجهات أو مجالات البحوث في (٢٢) مجالاً، إلا أن أكثر من نصف البحوث التى يتضمنها الإنتاج التربوي تتركز في خمس مجالات فقط من بين (٢٢) مجالاً كان يدور حولها هذا الإنتاج، مهملة المجالات الأخرى في الميدان ذاته، وأن مجال "ضمان الجودة والاعتماد" حاز المركز الأول، تماشياً مع الاتجاهات العالمية، ومع ذلك

لم تتحسن جودة التعليم، مما يفسر بأن هناك شبه انفصال بين البحث التربوي والممارسة في الميدان التعليمي بحد ذاته، وهذا يقلل من القيمة المضافة للإنتاج التربوي المصري والعربي في بيئته، ويمثل إهداراً في رأس المال المادي والبشري معاً.

٥) دراسة (صلاح الدين محمد؛ سماح زكريا، ٢٠١٣):

استهدفت هذه الدراسة تحديد الفلسفة التي تقوم عليها التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية، ومعرفة مدى إمكانية إسهام منتج المعرفة التربوية للمجلة في تشكيل الوعي التربوي للباحثين؛ من أجل خدمة قضايا التربية والتعليم في مصر والعالم العربي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، الاهتمام بإنشاء "حاضنات المعرفة التربوية المتخصصة"؛ لكي تسهم في صنع المجتمع المعرفي، والارتقاء بمستوى التعليم والتعلم، وتوفير الفرص للتطوير الذاتي المستمر، وأن تسهم في احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للباحثين التربويين وأصحاب الاختصاص، وضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة.

٦) دراسة (خليل يوسف، ٢٠١٠):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى العديد من التحديات منها: ضعف الإعداد العلمي للباحثين في كليات التربية، وقلة الحوافز المشجعة على البحث، والضغوط المتزايدة على الباحث في متطلبات الترقية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمي، وقلة البحوث التي تواكب المستجدات في المسيرة البحثية العالمية، بجانب غياب المساءلة عن التقصير في البحث.

وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالتشدد في معايير قبوله الطلبة في برنامجي الماجستير والدكتوراه، والعمل على دعم البحث العلمي برفع مخصصاته المالية في الميزانية العامة للدولة، وتوفير السبل اللازمة لتطبيق نتائجه.

٧) دراسة (سهام بنت محمد، ٢٠٠٦):

استهدفت هذه الدراسة وضع تصور مقترح للارتقاء بالعمل البحثي في كلية البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، معتمدة على الأسلوب الوصفي التحليلي، ورصدت الدراسة مجموعة من الصعوبات التي تحد من قيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية منها: صعوبات تتعلق بقصور الإمكانات، وصعوبات لائحية وتنظيمية.

وقدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها: زيادة المخصصات المالية للبحوث التربوية، إعداد حاضن تكنولوجي في كل كلية تربوية لتفعيل نتائج البحوث التربوية، وتحفيز العمل في فريق بحثي تعاوني، وزيادة التدريب على المهارات البحثية.

٨) دراسة (مطانيوس ميخائيل، ٢٠٠٦):

استهدفت هذه الدارسة تقصي المشكلات التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سوريا من خلال عملهم–بوصفهم باحثين– وتقديرهم للحجم الحقيقي لها مجتمعة ومنفردة، وموزعة إلى مجالات ستة، تتصل بالشروط المحيطة بعملية البحث، وأعضاء هيئة التدريس، والبحوث المنشورة لهم، كما تتصل بالمراجع العلمية، وأدوات القياس، والإفادة من نتائج البحث.

وقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج من أهمها: وجود عدد كبير من المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس بالكليات التربوية في سوريا تجاوزت بمجموعها حدود المتوسط من حيث درجة شدتها. واقترح الباحث وضع سلم أولويات للتصدي لهذه الأزمة في ضوء الإمكانات الواقعية المتاحة، كما اقترح متابعة هذه الأزمة باستمرار وإخضاعها لدراسات متلاحقة.

٩) دراسة (حنان عبد الحليم، ٢٠٠٤):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه بكلية التربية بالمنصورة، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للبحث التربوي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المعوقات منها:

- عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي، ووجود نقص في المخصصات المالية اللازمة لتمويل البحث التربوي.

- ضعف التنسيق بين المجتمع والجامعة في تحديد الموضوعات التي تحتاج إلى بحث في المجال التربوي، وأن نتائج البحث التربوي خاصة لا يتم تحويلها إلى برامج قابلة للتطبيق.

١٠) دراسة (صبرى خالد، ٢٠٠٣):

استهدفت هذه الدراسة تعرف أهم مشكلات البحث التربوي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة وأثرها عليه، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لما ينبغي أن يكون عليه البحث التربوي في القرن الحادي والعشرين في مصر.

وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج، كان من أهمها: معاناة البحث التربوي للعديد من المشكلات كندرة وجود خريطة بحثية تأخذ في الاعتبار مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات للاستفادة منها في مجال البحوث التربوية من أهمها إنشاء مدارس ملحقة بكليات التربية بغرض التجريب وتطبيق نتائج البحوث التربوية، وإيجاد مؤسسات تعمل على الاستفادة من نتائج هذه البحوث.

١١) دراسة (محمد بن حمزة؛ عبدالرحيم حسين، ٢٠٠٠):

استهدفت هذه الدراسة بحث عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية. وتوصلت الدراسة إلى الأسباب الكامنة التى تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي كضعف الإمكانات المتاحة، وقلة المطبوعات الدورية التي تظهر نتائج البحوث التربوية، ووجود فجوة بين المنفذين للعملية التربوية والقائمين على البحث التربوي.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات التي أكدت على ضرورة التنسيق بين الجهات المسئولة عن التربية والتعليم والمراكز البحثية الجامعية، مع ربط خططها بالخطط البحثية التربوية، كما أكدت على زيادة وسائل النشر المحلية، التي تعمل على نشر نتائج البحوث التربوية، وأن تساهم في ذلك مؤسسات وسيطة.

ثانياً: الدراسات المرتبطة بحاضنات الأعمال:

١) دراسة (طارق المصري، ٢٠١٨):

استهدفت هذه الدراسة تعرف واقع حاضنات الأعمال بشكل عام، والحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية، وإبراز دورها في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ومساعدتها في التغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها، وإبراز جهود الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق آليات حاضنات الأعمال، مع تسليط الضوء على أهم التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية؛ للاستفادة منها.

وتوصل إلى مجموعة من التوصيات لإنشاء الحاضنات التكنولوجية ضمن الجامعات الأردنية ومنها:

- وضع سياسات وبرامج وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا بشكل محفز للإبداع والابتكار، على أن تكون تلك السياسات ذات جدوى اقتصادية وقابلة للتطبيق.
- إيجاد مشاركة فعالة بين المصانع والشركات الكبرى لدعم المشاريع المحتضنة داخل الجامعات فنياً وتقنياً ومالياً بشكل يجعلها قادرة على الانخراط في سوق العمل.
- إنشاء حاضنات تكنولوجية وحدائق علمية في الجامعات الأردنية كافة بهدف تقليل نسبة البطالة بين الخريجيين، وتشجيع البحث العلمي، وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم.
- الإعلان الدائم والترويج الدوري لوجود حاضنات داخل الجامعة وعمل ملصقات توعوية مختصرة؛ بهدف توضيح ماهية الحاضنة والهدف من إنشائها.
- تخصيص عضو في الأقسام المختلفة مسئول عن البحث العلمي والمشاريع والأفكار القابلة للتطبيق لدى الطلبة والتي ستمد الحاضنة بالمشاريع اللازمة ويكون مرجعاً لهم في أى وقت.

٢) دراسة (مشاعل بنت عبدالله، ٢٠١٨):

استهدفت هذه الدراسة توضيح أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات السعودية، وتطرح في مقابل هذه الأسباب أساليب تشجع الطلبة على البدء في مشروعاتهم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وقد خلصت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال في الجامعات السعودية تشترك في تقديم بعض الخدمات منها تقديم الاستشارات، والمساعدة في دراسات الجدوى، والتنسيق مع الجهات المانحة للتمويل، وتوفير المكان والبيئة المناسبة لانطلاق المشروع، والاستفادة من مرافق ومختبرات الجامعة فيما يخدم المشروع والتدريب.

وأوصت الدراسة بتقديم الدعم المادي الكافي والجريء للمشاريع المطلوبة في سوق العمل، وربط المناهج بواقع الطلبة وسوق العمل، والاهتمام بالإعلان والتسويق لحاضنات الأعمال بالجامعات وبرامجها وخدماتها.

٣) دراسة (أمل حسين، ٢٠١٦):

استهدفت هذه الدراسة وضع رؤية مقترحة لحاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات إدارة مجتمع المعرفة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه حاضنات الإبداع العلمى في دعم وتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية من حيث استيعاب مخرجاته من جهة، ووقف هروب الابتكارات العلمية للخارج من جهة أخرى.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الجامعة والمجتمع المحلي من أكثر المؤسسات أهمية في دعم الحاضنات مادياً ومعنوياً.

٤) دراسة (شارف عبدالقادر؛ لعلا رمضاني، ٢٠١٧):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الفرص والتحديات لإقامة واعتماد تكنولوجيا الحاضنات، كأداة لمكافحة البطالة في العالم العربي، وتم استخدام المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى وضع مقاييس لنجاح حاضنات الأعمال منها: مدير الحاضنة، ودعم المجتمع، وإمكانية الحصول على تمويل، والتقييم المستمر.

أما أبرز التحديات التي توصلت إليها الدراسة، فتتعلق بالعامل القانوني، والعامل المؤسساتي، والعامل المالي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الحاضنات تعمل على زيادة نجاح المشروعات من ٥٠-٨٠ %، وأوصت الدراسة بضرورة ربط الصناعة بالبحث والتطوير في الجامعات.

٥) دراسة (خالد صلاح، ٢٠١٦):

استهدفت الدراسة التعرف على الحاضنات التكنولوجية وتطورها،وتحليل أبرز الخبرات المعاصرة، ومن أبرز ما توصلت إليه: الحاجة لتبني الحاضنات التكنولوجية.

وطرحت الدراسة تصوراً لتطبيق صيغة الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية، وأبرز المعوقات المتوقعة وسبل التعامل معها.

٦) دراسة (خالد الهادى؛ فريدة عمران، ٢٠١٥):

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على إحدى الآليات التي تعول عليها لدفع عملية البحث والتطوير في ليبيا وهي "حاضنات الأعمال"، وتوضيح ماهية البحث العلمي، وواقعه في ليبيا والوطن العربي، ثم توضيح دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي، وتوصلت إلى عدة توصيات من أهمها:

- ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية، وسن التشريعات اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات، لتعطي لهذه الحاضنات دوراً أكبر في العملية التنموية.
- نشر الوعي بين المستثمرين ورجال الأعمال وخريجي الجامعات؛ للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات، والاستفادة من المشاريع البحثية العربية المشتركة وتوحيد الجهود، وضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات وتنويعه.
- الاستفادة من الكفاءات سواء بالداخل أو المهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال عربية ودولية بما يسمى "الحاضنات الافتراضية" والاستفادة من ثورة المعلومات؛ من أجل المساهمة في بناء مؤسسات تكنولوجية؛ تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

٧) دراسة (عادل عبدالفتاح، وآخرون، ٢٠١٥):

سعت هذه الدراسة للتوصل إلى تصور مقترح لدور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات المصرية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- إن نجاح الحاضنات التكنولوجية يتطلب تهيئة الظروف المادية والبشرية، وسن التشريعات اللازمة لإنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجامعات المصرية، ونشر الوعي بين المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات وكذلك بين الفئات المستهدفة من الشباب المقبلين على سوق العمل بأهداف وفلسفة وجود الحاضنات ودورها الاقتصادي والاجتماعي.
- إن الحاضنات التكنولوجية تسهم في إدارة البحث العلمي بالجامعات المصرية من خلال:

- الرعاية: رعاية المواهب والأفكار والابتكارات والإبداعات المتعلقة بالمشروعات الأولية للبحث العلمي بالجامعات.
- الدعم: ويتضمن الدعم الإداري، والمالي، والقانوني، والاستشاري، والتكنولوجي، والفني.
- التسويق للبحث العلمي: من خلال تقديم خدمات الدعم التسويقية، وخاصة الإلكترونية في هذا المجال.

٨) دراسة (Jamil et al., 2015):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور حاضنات الجامعة والمراكز التكنولوجية في نقل المعرفة، وتوفير فرص العمل وريادة الأعمال، وزيادة النمو الاقتصادي، واستعرضت الأدوار والممارسات والوظائف التي تقوم بها حاضنات الجامعة والمراكز التكنولوجية.

وأكدت الدراسة على مجموعة العناصر التي تساهم في نجاح أداء الحاضنة، والتي تتمثل في قرب الحاضنة من الجامعة، والسمعة المؤسسية لحاضنة الجامعة، وقدرتها على التواصل مع الأسواق المحلية والدولية من خلال تعزيز تسويق الأبحاث والمشروعات المحتضنة، وتوفير الأجهزة والمعدات المتطورة بها، والدعم الإداري والمعنوي الذي يقدم للباحثين وأعضاء هيئة التدريس المشاركين في الحاضنة. وأشارت الدراسة إلى عدد من التحديات التي تواجه عمل الحاضنات مثل: ضعف الخبرة البشرية، وضعف رأس المال اللازم لاستمرارها.

٩) دراسة (عبدالباسط محمد؛ حنان كمال، ٢٠١٣):

استهدفت هذه الدراسة عرض وتعرف الأنواع المختلفة للحاضنات ومفهومها وأهدافها والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد أهم ملامح التجربة المصرية في مجال حاضنات الجامعة من خلال التطور التاريخي لإنشاء الحاضنات في مصر.

وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال حاضنات الجامعات كنموذج، وذلك في ضوء الخبرات والتجارب العالمية بما يتناسب مع المجتمع المصري، وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي في وصف وتفسير الظاهرة موضع الدراسة.

١٠) دراسة (Ozdermi& Sehitoglu, 2013):

استهدفت هذه الدراسة رسم إطار لتقييم تكنولوجيا حاضنات الأعمال في تركيا، لتقييم أثرها على المجتمع التركي، واعتمدت الدراسة على استخدام مؤشرات مماثلة لتقييم حاضنات الأعمال في كل من الدول المتقدمة والنامية.

وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن الحاضنات تعمل على تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في المجتمع التي توجد به، كما أنها تعمل على تشجيع الابتكار بين الأفراد، وإيجاد بيئة ريادة الأعمال في المجتمعات النامية، وأوصت الدراسة بضرورة إسهام الحاضنات بشكل مباشر في التعليم، وتوفير فرص عمل جديدة للخريجين، وريادة الأعمال التقنية بالجامعات.

١١) دراسة (Patton& Marlow, 2011):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور حاضنات التقنية بالجامعات في مساعدة الشركات الريادية في مجال الأعمال لتحقيق مزيد من التقدم والنمو لتلك الشركات، واعتمدت على تحليل دور اثنتين من الحاضنات هما "ساوثامبتون" و"بريستول" لمعرفة دور كل منهما في دعم الشركات ورجال الأعمال، ومعرفة العوامل التي تؤثر في أداء تلك الحاضنات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أهمية حاضنات التقنية بالجامعات وقدرتها على تسويق الأفكار الإبداعية، وتقديم الدعم الفني والمهني لأصحاب المشروعات المنتسبين إليها، وأكدت الدراسة على أهمية دور مديري الحاضنات في تفعيل مهامها وتحسينها باستمرار، وأوصت الدراسة بزيادة عدد الحاضنات بالجامعات.

١٢) دراسة (Bathula et al., 2009):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الجامعة في الاقتصاديات الناشئة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تتبع الدراسات التي توضح هذا الدور.

وقد بينت النتائج أن حاضنات الأعمال تؤدي دوراً رئيساً في تقديم المساعدة لأصحاب المشاريع الناشئة، ولاسيما في المراحل الأولى من دورة حياة الشركات من خلال توفير مجموعة من الخدمات، وهي خدمات متصلة بالحاضنة، وخدمات متصلة بالجامعة.

فالخدمات المتصلة بالحاضنة تتمثل في: توفير الخدمات المكتبية المشتركة، وآلات النسخ والفاكس، وخدمات الأمن والاستقبال للعملاء، والحصول على مختبرات الأبحاث، والمشورة التي تقدمها الجامعات لأصحاب الأعمال. ومن بين الخدمات المتصلة بالجامعة: توظيف الطلاب، وتكوين المواهب الريادية والقيادية المطلوبة من أجل الاقتصاديات الناشئة، واستشارات أعضاء هيئة التدريس.

١٣) دراسة (Abetti& Rancour, 2008):

استهدفت هذه الدراسة تعرف دور حاضنات الجامعة في نقل وتسويق التكنولوجيا، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية. واستخدم الباحثان أسلوب الدراسة المسحية التتبعية لدراسة كل ما كتب عن حاضنات الجامعة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٢ وفي أوكرانيا منذ عام ١٩٩٢، وفي فنلندا منذ عام ١٩٩٦، كما ناقشت الدراسة دور مكتب تسويق التكنولوجيا في معهد رنيسلار التقني في مساعدة الشركات المحتضنة لتقييم وتسويق التكنولوجيا.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إن حاضنات الجامعة تساهم في تطوير مهارات بحوث التسويق وتطوير التصنيع والمساهمة في توظيف نتائج الأبحاث العلمية والإبداعات والابتكارات.

١٤) دراسة (Lendner& Dowling, 2007):

استهدفت الدراسة التعرف على الأهداف الرئيسة والهيكل التنظيمي واستراتيجيات العمل بحاضنات الأعمال الجامعية، ووضع إطار مفاهيمي على أساس نظرية الشبكة لدراسة عوامل النجاح للمشاريع المبتدئة بحاضنات الأعمال الجامعية، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية الشبكة وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار تجريبي لمجموعة من الفرضيات وضعتها الدراسة من أجل القيام بدراسة استقصائية عالمية لحاضنات الأعمال. وشملت الدراسة أكثر من ٣٠٠ حاضنة من جميع دول العالم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الجامعات يمكنها تنظيم مواردها البشرية، وتوفير الخبرة للمشاريع الجديدة والمبتدئة من خلال الحاضنات.

تعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول محور البحث التربوي، وقد تناولت الدراسات السابقة هذا المحور من عدة زوايا، فمنها ما تناوله من حيث دراسة واقعه وأبرز مشكلاته والتحديات التي تواجهه، مثل دراسة (كمال نجيب، ٢٠١٦)، ودراسة (أحمد عبدالله، ٢٠١٤)، ودراسة (مهنى محمد، ٢٠١٤)، ودراسة (خليل يوسف، ٢٠١٠)، ودراسة (صبرى خالد، ٢٠٠٣)، ودراسة (محمد بن حمزة؛ عبدالرحيم حسين، ٢٠٠٠)، ودراسة (محمد بن حمزة، وعبدالرحيم حسين، ٢٠٠٠).
- ومنها ما تناول بعض المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس، أو طلاب الماجستير والدكتوراه، مثل دراسة (مطانيوس ميخائيل، ٢٠٠٦)، ودراسة (حنان عبدالحليم، ٢٠٠٤).
- ومنها ما تناول تحليل بعض توجهات البحث التربوي في أطروحات الماجستير والدكتوراه، أو التوجهات الفكرية لإنتاج المعرفة التربوية، أو وضع تصور مقترح للارتقاء بالبحث التربوي، مثل دراسة (شبل بدران، ٢٠١٤)، ودراسة (صلاح الدين محمد؛ سماح زكريا، ٢٠١٣)، ودراسة (سهام بنت محمد، ٢٠٠٦).
- تناولت بعض الدراسات السابقة محور حاضنات الأعمال من عدة زوايا، فمنها ما تناوله من حيث واقعه وأسباب عزوف الطلبة عن المشاركة في مشروعاته بالجامعة، أو تطور الحاضنات وأهدافها وأبرز فرص إقامتها والمعوقات التي تواجهها، مثل دراسة (طارق المصري، ٢٠١٨)، ودراسة (مشاعل بنت عبدالله، ٢٠١٨)، ودراسة (خالد صلاح، ٢٠١٦)، ودراسة (شارف عبدالقادر؛ لعلا رمضاني، ٢٠١٧)، ودراسة (Ozdermi & Sehitoglu, 2013)، ودراسة (Lendner& Dowling, 2007).
- ومنها ما تناول رؤية مقترحة لدور الحاضنات في عملية البحث والتطوير، أو في إدارة البحث العلمي، أو تحقيق التنمية أو في الاقتصاديات الناشئة، أو في نقل وتسويق التكنولوجيا، مثل دراسة (أمل حسين، ٢٠١٦)، ودراسة (خالد الهادي؛ فريدة عمران، ٢٠١٥)، ودراسة (عادل عبدالفتاح، وآخرون، ٢٠١٥)، ودراسة (Jamil et

(al., 2015، ودراسة (عبدالباسط محمد؛ حنان كمال، ٢٠١٣) ، ودراسة (Patton& Marlow, 2011) ، ودراسة (Bathula et al., 2009) ، ودراسة (Abetti& Rancour, 2008).

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على دور الحاضنات التكنولوجية في تفعيل البحث التربوي بجامعة أسيوط.
- أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعرف بعض أدوار الحاضنات وكذلك المعوقات التي تواجهها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

- أنه يمكن الاستفادة من الحاضنات التكنولوجية التي تتبناها الكثير من الجامعات، وساهمت بشكل فاعل في دفع عجلة البحث العلمي بشكل عام وفي تطوير بعض مشكلات البحث التربوي والتصدي لها بشكل خاص.
- ربط الجامعات بمحيطها بصورة تجعل الجامعة مركزاً للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، ونتائج البحوث التربوية إلى كل قطاعات ومؤسسات المجتمع.
- كما قد تفيد نتائجها في تطوير عمل الحاضنات التكنولوجية بالجامعات (لاسيما فى جامعة أسيوط)، من خلال تحليل الوضع الراهن لعمل الحاضنة، والوقوف على دورها فى خدمة وتطوير البحث التربوي بالجامعة، ومحاولة التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها.
- كما ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الإنتاج المعرفي التربوي، ودوره في إصلاح وتطوير البيئة التعليمية بكافة جوانبها ومستوياتها ومراحلها، بل وإصلاح العملية البحثية نفسها، وكذلك العملية التعليمية، مما يعكس قيمة وأهمية البحث التربوي وأثره.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تعرف:

- الإطار المفاهيمي للبحث التربوي وأهميته والتحديات التي تواجهه.

- الإطار المفاهيمي للحاضنات التكنولوجية وأنواعها ومميزاتها وأهدافها وأدوارها والمعوقات والتحديات التي تواجهها، ومتطلبات تفعيل دورها في تطوير البحث التربوي.
- واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي.
- وضع تصور مقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة اسيوط في تطوير البحث التربوي.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومحاولة التوصل إلى رؤية مقترحة لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تعظيم الاستفادة من نتائج البحوث التربوية والتصدي لبعض مشكلاتها.

أداة الدراسة:

- استبانة وجهت لأعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: الإطار المفاهيمي للبحث التربوي وحاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية.
- حدود مكانية: جامعة أسيوط.
- حدود بشرية: أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط، إداريو ومسئولو الحاضنات التكنولوجية.

مصطلحات الدراسة:

- يُعرف **البحث التربوي** إجرائياً بأنه: "منهجية علمية يستخدمها باحثو التربية لحل مشكلات واقعية ترتبط بأركان العملية التربوية كافة، أو استشراف مشكلات مستقبلية معينة ووضع حلول لها؛ بغية تطوير الواقع التربوي وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع كله".
- تُعرف **الحاضنات التكنولوجية** إجرائياً بأنها: "مؤسسات رسمية داخل الجامعات لرعاية الأفكار الإبداعية للباحثين وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير الخدمات اللازمة لتلك المشروعات من استشارات قانونية وفنية وإدارية ومالية وتقنية؛ بغية التغلب على ما يواجهها من عقبات وتحقيق تنمية الأفراد ومجتمعاتهم".

وقد تم تقسيم الدراسة طبقاً للخطوات التالية:-

المحور الأول: الإطار النظري

المحور الثاني: الإطار الميداني وتحليل النتائج

المحور الثالث: التصور المقترح

المحور الأول: الإطار النظري:

أولاً: البحث التربوي: مفهومه وأهميته وأدواره والتحديات التي تواجهه:-

❖ مفهوم البحث التربوي:

تعددت المفاهيم والرؤى المرتبطة بالبحث التربوي وذلك في ضوء تعدد أهدافه والأدوار المنوطة به، وذلك كما يأتي: -

يرى (مدحت أحمد؛ ضياء الدين زاهر، ٢٠٠١، ١٠٥٥) أن البحث التربوي عملية تستهدف ربط ظواهر العملية التربوية بالتغيرات الحادثة حولها في بِنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ سعياً لتوجيه السياسات التربوية وضبطها، وترشيد اتخاذ القرار. ويضيف (مجدي صلاح، ٢٠٠٧، ٤٧) بعداً آخر يتمثل في البحث عن المعارف الجديدة في المجالات التربوية بغية تطوير المستويات التعليمية المختلفة، وتعرف مدى مناسبة المواد الدراسية والبرامج التعليمية في تلبية الاحتياجات الثقافية والتربوية للفرد والمجتمع.

أما (سعيد إسماعيل، ٢٠١١، ١٦٠) فيشير إلى استخدام مداخل كمية وكيفية وتقويمية من خلال التقصي المنهجي الذي يستخدم لفهم العمليات التربوية وتحقيق أهداف واتخاذ قرارات معينة تتعلق بالمتعلمين أو المعلمين أو المجتمع كله على الأمد البعيد. وتؤكد على ذلك (هيام عبدالرحيم، ٢٠١٧، ٦٠٦)؛ حيث تشير إلى أن البحث التربوي نشاط منهجي يعنى بدراسة الظواهر التربوية؛ لإثراء المعرفة التربوية وإيجاد حلول علمية للمشكلات التعليمية، وتفعيل دور التعليم في تلبية متطلبات التنمية البشرية؛ وتحسين الواقع التربوي وتطويره، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للمجتمع.

بينما يركز (محمد أمين، ٢٠١٨، ٥٢) على الجهود المنهجية في مجال التربية التي تستهدف حل مشكلات محددة، أو استشراف لحدوث مشكلة أو أزمة ما، ووضع حلول

استباقية لها، أو إضافة جديدة للعلم، أو اقتراح تطبيقات أفضل لنظريات أو أفكار في المجال التربوي، وذلك اعتماداً على الأسلوب العلمي في التفكير.

يتضح مما سبق أن البحث التربوى منهجية علمية يسعى الباحثون من خلالها إلى الوصول إلى تطبيقات تربوية، تؤدي إلى تطوير العملية التعليمية، وإيجاد حلول علمية لما يعترضها من مشكلات وتحديات، بجانب الارتقاء بالممارسات والعمليات التربوية الراهنة؛ سعياً لتحقيق تنمية المجتمع وتقدمه.

ومن ثم يعرف الباحثان البحث التربوي إجرائياً بأنه: "منهجية علمية يستخدمها باحثو التربية لحل مشكلات واقعية ترتبط بأركان العملية التربوية كافة، أو استشراف مشكلات مستقبلية معينة ووضع حلول لها؛ بغية تطوير الواقع التربوي وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع كله".

❖ **أهمية البحث التربوي وأدواره:**

حقيقة أن البحث التربوي لا يختلف في الأصل عن البحث العلمي في مجالات العلم الأخرى، من حيث المنحى والمنهج؛ حيث يتبع الأصول العلمية ويعمل على دراسة المشكلات التربوية دراسة دقيقة تقوم على أساس من تحديدها وفرض الفروض لحلها وتجريب طرائق جديدة والتحقق من فاعليتها، مستخدماً الأدوات والآلات اللازمة لذلك، إلا أن له طبيعته الخاصة به؛ حيث يتناول مشكلات الإنسان في تعلمه، وحصوله على المعارف والعادات والمثل والقيم والاتجاهات، وكلها أمور على جانب كبير من الأهمية. وتتضح أهمية البحث التربوي من خلال الأدوار المهمة التي يؤديها في المجتمع عامة والعملية التعليمية خاصة، وذلك كما يأتي: –

١) صنع السياسة التعليمية:

تعد السياسة التعليمية إحدى أنماط السياسة العامة للدولة، والتي تتحكم في عمليات صنع القرار التعليمي، واتخاذه وتنفيذه، والمسئولة أيضاً عن توجيه حركة قطاع التعليم كله في إطار العلاقات المتبادلة بينه وبين قطاعات المجتمع كافة.

فاستقرار السياسة التعليمية يستند إلى أسس ودعائم مدروسة، وتخطيط علمي سليم وركائز قوية مضبوطة ومقبولة، وهذا لا يتأتي إلا إذا اعتمدت على ركائز علمية، ومنهج سليم، ومن ثم احتلت دراسة السياسة التعليمية والتعرف على الاتجاهات الحديثة في صنعها

مكانة كبيرة؛ لما يمكن أن يترتب على تلك السياسات من آثار مجتمعية متعددة الأبعاد، فكلما تم الإصلاح في منظومة التعليم وسياسته، كلما كان هناك مردود إيجابى على تطوير قطاعات المجتمع كافة، وتقع مسئولية هذا الإصلاح وسياسته على عاتق قطاعات الدولة ومؤسساتها جميعاً بما فيها مؤسسات البحث التربوي الذي يؤثر ويتأثر بهذه السياسة. (أسماء عبدالسلام، ٢٠١١، ٣٣٣)

ومن ثم تعد البحوث التربوية طريقة صحيحة لاتخاذ قرار تربوي صحيح؛ بدلاً من الاعتماد على الحدس والتخمين، خاصة في ظل مواقف تتسم بالغموض وعدم التأكد.

فمن خلال المعلومات والمعرفة البحثية التي تقدمها تلك البحوث تقوم بدور مهم في ترشيد مسار عملية صنع السياسة والقرارات التعليمية، وذلك بإشباع حاجتين أساسيتين وهما: توثيق الصلة بالموضوعات المطروحة من جهة واختيار الوقت المناسب وتحديد وقت صنع القرار، ومدى ملاءمته للظروف التى تصنع فيها السياسة، وكذلك تقليل درجة المخاطرة الناتجة عن القرارات الارتجالية من جهة أخرى. (سلامة صابر؛ سعيد إبراهيم، ١٩٩٢، ٢٦٧– ٢٦٨)

فتوظيف المعرفة والمعلومات البحثية في صنع السياسات، يجعل السياسة أكثر مصداقية وأكثر تعبيراً عن الحاجات الفعلية وأكثر واقعية وارتباطاً بالظروف والإمكانات المؤسسية المادية والبشرية، كما أنها تكون أكثر صدقاً في تعريفها المشكلة ورسمها الحلول؛ ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى وفاعلية؛ لأن الأساس المعلوماتي يمثل بعداً مهماً في صناعة السياسات، وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً. (صلاح الدين محمد؛ سماح زكريا، ٢٠١٣، ٢٣– ٢٤)

٢) تطوير نظام التعليم وحل مشكلاته:

يعتمد تقدم أي مجتمع في مجالاته كافة وعلى مستوياته كافة على تقدم العلم والتكنولوجيا في ذلك المجتمع، والذي بدوره لن يحدث إلا من خلال نظام تعليمي متطور، بمناهج مخططة ودائمة التطوير في ضوء أسس علمية، واتباع للمنهج العلمي والتجريب في ذلك.

كما أنه لا يتسنى تطوير النظام التعليمي وحل مشكلاته ما لم يُدرس واقع الأنظمة التربوية، ويُكشف عن خصائصها، وتُشخص جوانب القوة والضعف فيها؛ وذلك لوضع الخطط العلمية اللازمة لمعالجة نواحي الضعف فيها وتطويرها، بما يتناسب وتلبية حاجات المجتمع، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية. (محمد عزت، ٢٠٠٢، ٢٧)

٣) تشكيل منظومة المعرفة التربوية:

حيث يعد البحث التربوى قاطرة التنمية البشرية؛ بما يسهم به في استشراف المستقبل وتخطيط تطلعاته، واستمرار تطوير النظام التعليمي بأركانه كافة، وذلك انطلاقاً من نتائجه التي يمكن أن تقود تقدم المعرفة التربوية والانفتاح عليها، ودفع عجلة التقدم العلمي والتربوي.

كما أن البحث التربوي باستخدامه للنماذج المختلفة، وتناوله للواقع ومشكلاته يمكنه عمل بعض الإسقاطات المستقبلية فيما يتعلق بالتطوير المرغوب، ومن هنا تأتي أهميته فى توقع المستقبل ورسم صورته. (صلاح الدين محمد؛ سماح زكريا، ٢٠١٣، ٧٠)

٤) الانفتاح على المعارف التربوية المتجددة:

تكمن القيمة الجوهرية للبحوث التربوية في تمكين التربويين، على اختلاف تخصصاتهم، من بناء قاعدة معرفية رصينة لتلك التخصصات، والتي بدورها تسهم في تقدم الميدان التربوي واستمراره، كما يمكن للبحث التربوي أن يكون أساساً يعتمد عليه مجتمع المعرفة، كما يمكن أن يساعد البحث التربوى فى توفير وتطبيق المعلومات اللازمة لوضع أنماط ونماذج تعبر عن حركة التعليم فى مواقف وظروف معينة ويسهل بها تقدير النتائج في حالة تغير هذه المواقف وتلك الظروف.

هذا بالإضافة إلى أن البحث التربوى يؤدي دوراً مهماً فى الكشف عن اتجاهات التعليم وتحديدها والتأكد من فاعليتها، والاختيار من بينها قبل البدء في تنفيذها، ولا يتأتى ذلك إلا مع كون البحث التربوي مصدراً لإنتاج المعلومات الخاصة بالمجال التعليمي، وهذا في حد ذاته يعتبر هدفاً رئيساً للبحث التربوي. (أسماء عبدالسلام، ٢٠١٠، ٣٣٥)

٥) المساعدة في التوصل لأفضل سبل تحسين التعليم:

ويبرز دور البحث التربوي في التوصل لأفضل الطرق التي تسهم في تطوير الجانبين الكمي والكيفي للمخرجات التعليمية، وتجديد المؤسسات التربوية وبرامجها وأنشطتها ومناهجها.

فمن بين الأهداف الجلية للبحث التربوي: الإسهام في تحسين العملية التعليمية بجوانبها وممارساتها كافة، وما تتضمنه من تطوير في تصميم المناهج وطرق تقويم الطلاب، وهو ما يندرج تحت مظلة البحوث من أجل المدرسة الفعالة. (مجدى صلاح، ٢٠٠٧، ٥٧–٥٨) (مهنى محمد، ٢٠١٤، ١٣٥)

٦) تلبية احتياجات المعلمين وحل المشكلات التي تواجههم:

وتظهر أهمية البحث التربوي في مواجهة الحاجات المتجددة للمعلمين على اختلاف مستوياتهم، واستثمار طاقاتهم وإمكاناتهم، وتوجيهها بأسلوب علمي موضوعي نحو معالجة مشكلاتهم وقضاياهم، وكذلك تناوله لمشكلات الميدان التعليمي وطرح البدائل والحلول التي تسهم في حلها وتقديم الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي بدورها إلى توجيه نوعية العمل التربوي على أساس منهجى سليم.

كما تتضح أهميته من خلال تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات تنميته اجتماعياً واقتصادياً؛ حيث إنه يساعد بشكل مباشر في إعداد الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ولهذا يمثل أساساً مهماً يُعتمد عليه لمواجهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها فى ظل مجتمع المعرفة. (أسماء عبدالسلام، ٢٠١٠، ٣٥٣)

يتضح مما سبق أن للبحث التربوي جوانب عديدة من الأهمية، بما يسهم به في صنع سياسة التعليم، وبحث أنجع السبل لتطويره وحل مشكلاته، وكذلك تشكيل منظومة المعرفة التربوية، والانفتاح على ما يستجد من معارف تربوية، إضافة إلى تلبية احتياجات المعلمين وحل ما يواجههم من مشكلات.

❖ **التحديات التي تواجه البحث التربوي:**

حقيقة أن البحث التربوي يهتم بتوسيع نطاق المعرفة الإنسانية، وتحديد المشكلات في الميدان التربوي وتحليلها واقتراح حلول واقعية لها أو رسم سيناريوهات لما قد يحدث مستقبلاً،

إلا أن البحث الذي يُجرى في هذا الميدان كثيراً ما يبقى حبيس الأرفف في الكليات والمراكز التي أجري فيها، ونادراً ما تصل إليه أيدي واضعي السياسة التعليمية والمخططين والمشرفين والموجهين والمعلمين في الميدان، ومن هنا يواجه العديد من المشكلات والتحديات، ويمكن توضيحها فيما يأتي:-

١. الانفصال بين مؤسسات البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة:

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل المشتغلين بالبحث التربوي والقائمين عليه، إلا أنهم يرون أن الممارسين له وصانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار لا يستخدمون نتائجه، ولا يسهمون بدرجة كبيرة في تطويره، ولا تطوير التعليم أيضاً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار بدورهم يشكون في أن الباحثين التربويين يهتمون بمشكلات لا تعنيهم، وأن نتائج بحوثهم تصاغ بصورة مثالية وعبارات إنشائية يصعب تطبيقها؛ ومن ثم تأتي نتائج بحوثهم غير حاسمة بالنسبة لهم. (مروة محمد، ٢٠١٤، ٦٦٧)

ولقد أدى ذلك إلى انفصام بين معظم البحوث التربوية وبين مؤسسات المجتمع ، وكذلك إلى حدوث فجوة بين البحث التربوي والمؤسسات المسفيدة منه، فانتهى به الأمر إلى أن يُنظر إليه أحياناً على أنه "ترف علمي"، وأنه متعال على الواقع مترفع عنه، مما أوجد مناخاً سلبياً لا يمكن تقبل نتائجه في ظل هذا المناخ. (صبري خالد، ٢٠٠٣، ١٠)

٢. الانفصال عن حركة المجتمع ومشكلاته:

فمن أهم وأخطر نتائج الجفوة بين البحوث التربوية وبين المجتمع بمشكلاته الواقعية كون هذه البحوث بعيدة عن أن تساهم في تقديم تصور وإنتاج أفكار وتصورات لتطوير واقع التعليم وحل مشكلاته وتحديد توجهاته المستقبلية؛ فكثيراً ما تكون موضوعات منظومة البحوث التربوية غير منبثقة من اختيارات ومشكلات وحاجات وتوجهات المجتمع ذاته، بقدر ما تكون تابعة لجهات ومصادر أجنبية غربية، لا تمت في أهدافها ومناهجها بأي صلة إلى مجتمعاتنا. (مصطفى محسن، ١٩٩٩، ٤٤)

فما يتمخض عن هذه البحوث من معارف ومباديء ونتائج ومعايير وأنماط تطوير لا يتكامل بالضرورة مع ما تتطلبه مؤسسات التعليم والتربية المجتمعية من أفكار ومباديء

للإصلاح التعليمي، مما يسهم بدور كبير في عدم الأخذ بنتائجها، فأصبحت مكدسة على أرفف المكتبات بلا جدوى لدى المسئولين عن اتخاذ القرار. (صبري خالد، ٢٠٠٣، ٢٩)

٣. ضعف تمويل البحوث التربوية:

يعاني البحث العلمي عامة والتربوي خاصة من انخفاض كبير في نسبة الإنفاق عليه والاعتمادات المالية المخصصة له، فتظهر بعض التقارير أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي خلال السنوات الأخيرة مبالغ متواضعة من ناتجها القومي تتراوح بين ٠.١ وأقل من ٠.٥% وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى حوالي ٢.٠ % كما تقل عن متوسط إنفاق الدول الأفريقية التي تصل إلى أكثر من ٠.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، وأقل بكثير مما تنفقه دول الاتحاد الأوروبي على البحث العلمي؛ حيث تصل معدلات إنفاقها على البحث والتطوير إلى ما يزيد عن المتوسط العالمي، أو بما تنفقه اليابان والذي يصل إلى حوالي ٣.٥ % من إجمالي الناتج القومي. (كمال نجيب، ٢٠١٦، ٤٣– ٤٦)

وقد أدى غياب التمويل الكافي للبحث العلمي إلى تقليص فرص التنمية الحقيقة، وإهدار الإمكانات والطاقات البشرية والمادية، فأثر بصورة سلبية على البِنى الأساسية العلمية، وأدى إلى ضعف المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى أو غيابها، وضعف المختبرات التعليمية ذات التجهيزات الكافية والمتطورة، وغياب نظم الصيانة والإصلاح، وانعكس ذلك كله على مخرجات أنشطة البحث وتطويره، وعلى الإنتاج العلمي والتقني كماً ونوعاً. (UNESCO, 2016)

٤. غياب الخريطة البحثية الشاملة للبحث التربوي:

فندرة وجود خريطة بحثية فعلية للكليات التربوية أو للأقسام العلمية، أدى إلى انفصام البحوث التربوية عن مشكلات الواقع الميداني في البيئة التعليمية ، ولن يتسنى تحقيق إصلاح تربوي مأمول وتطوير هذه البيئة التعليمية، ما لم يحدث مزاوجة وتكامل بين ما يمكن تسميته بـ "القرار العلمي" أي تلك النتائج والخلاصات والتوصيات العلمية المترتبة على ممارسة بحثية علمية جادة وممنهجة، وبين ما يمكن تسميته بـ "القرار السياسي"، أي مختلف الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع التربوية التي تبت فيها الأطراف والأجهزة المعنية والمسئولة في المجتمع. (محمد عزت، ٢٠٠٢، ٢٧)

إذن فقلة وجود سياسة أو خريطة بحثية واضحة المعالم للبحث التربوي على المستويين المحلي والقومي، تستدل بها الجامعات والمراكز البحثية لتحديد محاور البحوث وتنفيذها، إضافة إلى ندرة وجود استراتيجيات تضبط أولويات هذه البحوث بالرجوع إلى مطالب المجتمع واحتياجاته ومشكلاته ومتطلبات خطط التنمية الخاصة به، ترتب عليه تكرار هذه البحوث والقيام بها بصورة اجتهادية، إن لم تكن عشوائية.

٥. ندرة التنسيق بين الجهات المستفيدة من البحث التربوي:

إن ضعف التنسيق بين الجهات المستفيدة من البحث التربوي وضعف تداول المعلومات والبيانات وتدفقها بينها، قد يرجع إلى نقص خبرة الكوادر البشرية اللازمة للأجهزة الفنية المتاحة لها، وإلى قلة الوعي بأهمية تلك البيانات وضرورتها للبحث العلمي في المجالات التربوية، سواء على الصعيد المحلي أو القومي أو العربي، مما أدى لغياب هذه البيانات والمعلومات، بحيث لا يعرف كل طرف ما لدى الأطراف الأخرى من بيانات ومعلومات. (جمال علي، ٢٠١٤، ٤٩)

٦. ضعف تأصيل البحث التربوي:

ويبدو ذلك جلياً في ممارسات كثير من الباحثين التي تدور في فلك تجميع بعض المتغيرات البحثية وترديد بعضها الآخر، وضعف تناولهم لموضوعات جديرة بالبحث والدراسة، وذات أهمية بالنسبة لقضايا التعليم والتدريب. وقد ترتب على ذلك تشابه كتاباتهم وتكرار نسخها في الموضوع الواحد، مما جعل المؤسسات المعنية بإنتاج البحث التربوي عقيمة لا تلد فكراً ولا تجدد علماً، بالإضافة إلى عدم ثقة أصحاب القرار والسياسة في نتائجها. (محمود كامل؛ أحمد إسماعيل، ٢٠٠١، ١٠٢٥)

٧. غلبة الطابع الفردي على البحوث التربوية وقلة البحوث الجماعية:

حيث يلاحظ أن إسهاماتها من البحوث المقدمة ترتبط بظروف واعتبارات فردية، وتهدف إلى خدمة أغراض تتصل بترقية أو تحسين أوضاع مادية أكثر من ارتباطها بمشكلات تربوية قائمة، مما أدى إلى إنتاج بحوث ودراسات هزيلة، يكرر بعضها البعض،

ويرجع السبب في ذلك إلى غياب خطة محددة لتوجيه البحث التربوي في كليات التربية ومراكز البحث. (محمد أمين، ٢٠١٨، ٤٩- ٥٨)

وقد تقل البحوث الجماعية في التخصص الواحد، سواء على مستوى الجامعة أو القطر أو الإقليم، أو بين التخصصات في العلوم الأخرى لإثراء مفهوم التداخل والتكامل في التخصصات، وذلك نتيجة لضعف التعاون بين الباحثين لإعداد بحوث مشتركة؛ فطبيعة التربية وطبيعة مشكلاتها التشابك والتداخل، مما يدعو إلى ضرورة التكامل والتعاون والتنسيق بين التخصصات التربوية من أجل التصدي لها، وبذلك يمكن أن يكون للبحوث تأثيرها وأهميتها في الواقع العملي، والعمل على تضييق الفجوة بينها وبين الواقع. (شبل بدران، ٢٠١٤، ٤٣)

٨. ضعف بيئة التشريع للبحث التربوي:

على الرغم من أن الدستور أتاح حرية البحث العلمي؛ فهناك ضعف في التشريعات التي تحكم وتنظم البحث العلمي وإدارته وأداءه بصفة عامة، والتربوي بصفة خاصة بالجامعات، مثل ضعف التشريعات والقوانين الخاصة بمسألة حقوق الملكية الفكرية، مما يترتب عليه امتناع القطاع الخاص عن تمويل إنتاج المعرفة؛ حيث لا يوجد إطارات عمل تنظيمية تعمل على حمايتها. (كمال نجيب، ٢٠١٦، ٤٧)

٩. نقص المعلومات والمراجع العلمية الحديثة والمتخصصة في البحث التربوي:

وذلك نتيجة لعدم وجود قواعد بيانات صحيحة للمعلومات أو لندرتها؛ فالعديد من الإحصاءات والبيانات قد لا تكون متوافرة، أو تصدر متأخرة بسنة أو سنتين، مما يجعل كثيراً منها قديماً وغير كاف. كما أن عدم توافر المراجع العلمية الحديثة والمتخصصة من أخطر المشكلات التى تواجه الباحثين. (جمال علي، ٢٠١٤، ٥٧)

١٠. ضعف التكوين العلمي للباحث في العلوم التربوية:

وذلك بسبب نوعية التعليم والتدريب الذي يتلقاه في مختلف مراحل نموه وإعداده، خاصة مرحلة الدراسات العليا والقصور الذاتي من الباحثين، وعدم احتكاكهم بمواقع الإنتاج والخدمات؛ لمعرفة المشكلات الحقيقية المراد بحثها بالفعل، حتى لا يكون إنتاجهم العلمي عديم الجدوى للمجتمع. (مطانيوس ميخائيل، ٢٠٠٦، ١١٥)

١١. غياب الرؤية النقدية في البحوث التربوية:

ويمكن أن تتم من خلال معايشة الباحث لموضوع بحثه، وأن يندمج في الموقف الذي يدرسه بدرجة تمكنه من معرفة آليات وديناميات التفاعل الاجتماعى، ومعرفة القوى الاجتماعية المرتبطة به. (جمال علي، ٢٠١٤، ٤٩- ٥٧) (هيام عبدالرحيم، ٢٠١٧، ٦١٢- ٦١٨)

يتضح مما سبق أن أبرز التحديات التي تواجه البحث التربوي سواء في مصر أم على مستوى الوطن العربي والتي قللت من أهمية نتائجه في التصدي لمشكلات المجتمع الواقعية وتطوير أساليب عديدة لإحداث تنمية مجتمعية في المجالات كافة تمثلت في غياب الخريطة البحثية الفعلية للبحوث التربوية وضعف ربطها بالقوى الاجتماعية المؤثرة فيها ومشكلات المجتمع النابعة منها، وضعف تمويل هذه البحوث، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المستفيدة من هذه البحوث، ناهيك عن غلبة الطابع الفردي وقلة البحوث الجماعية أو البحوث بين التخصصات، وندرة البحوث التي تتسم بالجدة والأصالة وضعف التكوين العلمي للباحثين.

❖ **ثانياً: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير البحث التربوي:**

❖ **حاضنات الأعمال، نشأتها وانتشارها:**

بدأت فكرة إنشاء الحاضنات منذ بداية خمسينيات القرن العشرين؛ حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في معدلات البطالة، وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية، وظهور مؤشرات على الكساد الاقتصادي، مما أدى إلى إنشاء أول حاضنة أعمال سنة ١٩٥٩م، وهي Mancuso's Batavia Industrial Center ، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها بعد أن توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته المجهزة بالأثاث والمعدات المكتبية للأفراد الراغبين في إقامة مشروعاتهم، مع توفير النصائح والاستشارات لهم .ثم انتقلت الفكرة بعد ذلك إلى بريطانيا في السبعينيات؛ كنتيجة للكساد الصناعي الذي عطل صناعة الصلب وصناعة النسيج الإنجليزية، ثم انتشرت الفكرة بعد ذلك في الدول الأوروبية ودول شرق آسيا مع بداية الثمانينيات، وتعددت المسميات حسب كل دولة حتى وصل عددها إلى حوالي ٥٠٠٠ حاضنة. (نيفين منير، ٢٠١٣، ٩١- ٩٢)

وظهرت هذه الفكرة في الدول العربية إبان فترة التسعينيات من القرن العشرين بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وأخذ عددها يزداد في العالم حتى منتصف العام ٢٠١٠م حتى بلغ حوالي ٧٠٠٠ حاضنة؛ وذلك نتيجة للعديد من الأسباب، منها توجه الاقتصاد في معظم دول العالم إلى السوق المفتوح، وتخلي غالبية دول العالم عن الاقتصاد الموجه، وامتلاك الحكومات للشركات العامة الضخمة ولجوئها لعملية الخصخصة. كل ذلك أدى إلى أن تكون غالبية المشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم حتى مثلت حوالي ٩٨ % من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وكانت تساهم بما يقارب من نصف الإنتاج القومي لهذه الدول، ووفرت حوالي من ٤٠-٨٠ % من مجموع فرص العمل في العالم. (عاطف الشبراوي، ٢٠٠٥، ٤- ٩)

وعلى الصعيد المصري، انتقلت الفكرة سريعاً مع منتصف فترة التسعينيات مع تأسيس الصندوق الاجتماعي وتكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال؛ لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وتمويل مشاريع الحاضنات، وتقديم الخدمات اللازمة لتقليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وأنشئت (١٥) حاضنة حتى عام ٢٠٠٢ م، منها حاضنات التقنية والتكنولوجية داخل الجامعات كحاضنة التبين وجامعة أسيوط وجامعة المنصورة. (كريم قاسم؛ مريزق عدمان، ٢٠٠٦، ٥٥٠- ٥٥١)

وقامت وزارة الاتصالات والمعلومات بإقامة أولى الحاضنات التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات في نهاية عام ٢٠٠٠ م، والتي سميت حاضنة "تطوير الأفكار" وذلك داخل القرية الذكية في الجيزة، كما ساهمت أكاديمية البحث العلمي خلال عام ٢٠١٣ م في دعم إنشاء (٥) شركات تكنولوجية ناشئة من مشروعات التخرج. (ناهد محمد، ٢٠١٦، ٢)

وتم إطلاق البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية "انطلاق" في أكتوبر ٢٠١٥ م، تحت مظلة مراكز البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي بمحافظات سوهاج وطنطا والوادي الجديد ودمياط والزقازيق والسويس، بالتعاون مع عدد من الجامعات ووزارة التعليم الفني، ووزارة الصناعة من خلال صندوق دعم العلوم والتنمية التكنولوجية (STDF, 2016, 2)

❖ **مفهوم الحاضنات:**

تتعددت وجهات النظر والرؤى حول مفهوم الحاضنات، ومن أهمها ما يلي:

تعرف بأنها "التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها"، كما تعرف بأنها: مراكز أعمال تستقبل المشاريع الريادية منذ مرحلة انطلاقها، وتعمل على تزويدها بمختلف الأدوات التي تمكنها من الوقوف على أقدامها، وتقدم لها الاستشارات التي تحتاجها من أجل تمكينها من ضمان النجاح، وتعرف أيضاً بأنها "تنظيم يشرف بشكل منهجي على عملية تكوين ناجحة لمؤسسات جديدة من خلال تزويدها بنسق شمولي ومتكامل من الخدمات تضم موقعاً مكانياً يضم مكاتب وورش وفق أسس مرنة ومرحلية ومقبولة الأجر، وخدمات مشتراه، من سكرتارية وخدمات وتجهيزات مكتبية وبريدية، واستشارات إدارية وفنية وتواصل مع دعم متخصص للبحث والتطوير، وتقديم رأس مال مغامر، إضافة إلى أنشطة شبكية، والتي تعمل كنقطة مرجعية بين الرياديين داخل الحاضنة وبين البيئة المحيطة. (سامية عبدالله؛ آمال عبدالمجيد، ٢٠١٣، ١٧٣)

ويضيف عادل عبد الفتاح ورفاقه (عادل عبدالفتاح وآخرون، ٢٠١٥، ١٠١) بأنها: "مؤسسة قائمة لها كيان قانوني تتميز بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي وترتبط رسمياً وعلمياً بالجامعات والمؤسسات البحثية، وتشجع الأفكار الإبداعية للرواد سواء فرداً أم مجموعة من الباحثين العلميين والأكاديميين وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير خدمات استشارية فنية إدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وتقنية للمشروعات الجديدة؛ لتجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق وتقليل مخاطر الفشل".

مما سبق يمكن تعريف الحاضنات التكنولوجية إجرائياً بأنها: "مؤسسات رسمية داخل الجامعات لرعاية الأفكار الإبداعية للباحثين وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير الخدمات اللازمة لتلك المشروعات من استشارات قانونية وفنية وإدارية ومالية وتقنية؛ بغية التغلب على ما يواجهها من عقبات وتحقيق تنمية الأفراد ومجتمعاتهم".

❖ **أنواع الحاضنات:**

تتنوع الحاضنات بتنوع اهتماماتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

- **أولاً: من حيث الجهة الممولة للحاضنة:** وتشمل **حاضنات حكومية،** وهي التي تمول من قبل الحكومة، **وحاضنات القطاع الخاص،** والتي تمولها شركات صناعية، **وحاضنات مختلطة،** ويشترك في تمويلها منظمات حكومية وجهات خاصة.
- **ثانياً: طبقاً للأعمال المستهدف تحققها من الحاضنة،** وتضم **حاضنات المشروعات العامة،** وهي تتعامل مع مشروعات صغيرة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية، و**حاضنات تكنولوجية،** وهي ذات وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث وتستفيد من الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين وابتكاراتهم التكنولوجية لتحويلها إلى مشروعات ناجحة، **وحاضنات الأعمال الدولية،** والتي تركز على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي، **والحاضنات المفتوحة،** والتي تقام في أماكن التجمعات الصناعية؛ لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات المحيطة، **وحاضنات التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصص،** والتي تساهم في تنمية صناعات محددة. (عبدالباسط محمد؛ حنان كمال، ٢٠١٣، ٨٤٠– ٨٤١)
- **ثالثاً: طبقاً لمكان إقامتها،** وتضم **الحاضنة الإقليمية،** وهي تخدم منطقة جغرافية معينة وتستخدم مواردها المحلية، **والحاضنة الدولية،** والتي تروج لاستقطاب رأس المال الأجنبي وتؤكد على الجودة العالية والتصدير للخارج، **والحاضنة الصناعية،** والتي تقام داخل منطقة صناعية في ضوء احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، **وحاضنة القطاع المحدد،** والتي تخدم قطاعاً أو نشاطاً محدداً كالبرمجيات أو الصناعات الهندسية، **وحاضنة التقنية،** والتي تتسم بمستوى متقدم من التقنية مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية، (عبدالباسط محمد؛ حنان كمال، ٢٠١٣، ٨٤٤– ٨٤٥) **وحاضنات تكنولوجية بحثية عامة،** وتعتمد بشكل كبير على المعرفة التي توفرها بحوث الجامعة، **وحاضنات تكنولوجية**

للدارسين، وتهدف إلى وضع برامج خاصة للطلبة المبتعثين خارج الوطن وتشجعهم للعودة إليه، **وحاضنات افتراضية**، وتقام داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي؛ حيث تعمل على تسويق منتجات الشباب من خلال المواقع الافتراضية على شبكة الإنترنت. (جابر عصام، ٢٠١٦، ٢٦- ٢٧)

يتضح مما سبق أن الحاضنات التكنولوجية هي إحدى الأنواع التي تقام داخل الجامعات أو مراكز الأبحاث، وقد تكون عامة لتطوير أفكار أعضاء هيئة التدريس وأبحاثهم وتصميماتهم وتستفيد من إمكانات الجامعة من ورش ومعامل وغيرها، وقد تكون خاصة بالدارسين فتخصص برامج لهم لاسيما الطلاب المبتعثين منهم للخارج؛ لتدعيم أفكارهم البحثية ومساندتهم وتشجيعهم للعودة لأوطانهم، وقد تكون افتراضية أو عن طريق الإنترنت؛ لتسويق منتجات الطلاب من خلال مواقع الإنترنت.

❖ **الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط:**

١) حاضنة الأعمال "همة":

- تتبع حاضنة الأعمال التكنولوجية "همة" وحدة نقل التكنولوجيا المتكاملة بجامعة أسيوط، وبشراكة بين جامعة أسيوط وبرنامج الاتحاد الاوروبي RDI.
- وتعد "همة" أول حاضنة أعمال تكنولوجية داخل الجامعات الحكومية المصرية؛ حيث تقدم أكبر فترة احتضان تمتد لمدة ٣ سنوات، وتحرص خلالها على العناية بجميع الشركات المحتضنة، وتوفير سبل ووسائل النمو لهذه الشركات.
- وتركز "همة" على تسخير التكنولوجيا في خدمة القطاعات المختلفة والتغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع في صعيد مصر، ومساعدة رواد الأعمال في تحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية ناجحة، وتوفير المكان المناسب المجهز للعمل بالكامل، والدعم الفني والتوجيه، إضافة إلى الدعم المالي المتمثل في توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للإنتاج والتوزيع، وربط رواد الأعمال بشبكة من المتحدثين والموجهين والممولين ورجال الأعمال المصريين من خلال عدد من ورش العمل، وحلقات النقاش، والتدريب العملي، والمهارات التقنية. (عبدالرحيم علي، ٢٠٢٠)

- كما تستهدف حاضنة "همة" خدمة الشباب، والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال في صعيد مصر، وتقديم خبرات متميزة لرواد الأعمال للوصول إلى مشاريع مربحة وفريدة من نوعها، بجانب توفير استثمارات جديدة في المجالات كافة. (أميرة عزت، ٢٠٢٠)
- ويأتي ذلك في إطار رسالة الحاضنة الرامية لتعزيز مجتمع الأعمال داخل الجامعة وفي محافظة أسيوط وصعيد مصر، ونشر ثقافة ريادة الأعمال، ونقل الخبرات والتجارب والتواصل بين رواد الأعمال بعضهم البعض من جهة وبينهم وبين الموجهين والخبراء والجهات الداعمة من جهة أخرى. (عبدالرحيم علي، ٢٠٢٠)

٢) حاضنة الأعمال "دلنـي":

- من الحاضنات التي تعتمد علي تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف كما تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات حاضنة "دلني" بجامعة أسيوط (منال السيد، ٢٠٢٠)
- وتعد "**دلني**" أول حاضنة أعمال افتراضية في العالم العربي، أطلقتها وحدة نقل التكنولوجيا المتكاملة بجامعة أسيوط؛ دعماً للتنمية في مصر، وتنمية للاقتصاد القومي، وخدمة لتوجه الدولة لدعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ بغية حل مشكلات المجتمع المصري. وتقدم هذه الحاضنة جميع خدمات حاضنات الأعمال المعروفة باللغة العربية لمخاطبة أكبر شريحة في مصر والعالم العربي، وتتيح جميع خدمات الحاضنات من استشارات وتوجيه لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء الناشئة أو القائمة، وذلك بهدف مساعدة الشباب على بدء مشاريعهم بداية صحيحة، والارتقاء بهذه المشاريع وتحقيق نجاحات تساعدهم على الاستمرارية والاستدامة.
- ويتم تقديم جميع هذه الخدمات الاستشارية والتوجيه اللازم من خلال نخب متميزة من الموجهين والخبراء والمستشارين في شتى المجالات العملية، ما يعمل على توفير الوقت والجهد على رواد الأعمال، ويتيح لهم أينما كانوا ومتى أرادوا الاستفادة من الخبرات المتوافرة، وعرض مشكلاتهم ومشاريعهم وخططهم على الخبراء، وتلقي

التوجيه الفوري، كما تتاح لهم فرصة المناقشة والتواصل المباشر مع المستشارين من خلال غرف المحادثات المغلقة. (سعاد أحمد، ٢٠٢٠)

❖ **مميزات الحاضنة التكنولوجية وآليات عملها:**

تعمل الحاضنات التكنولوجية على رعاية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتنميتها، ومساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف إحداث تنمية مجتمعية في كافة مجالات المجتمع؛ وذلك لما تتمتع به من مميزات عديدة، منها:

- إنها تعد أداة فعالة من أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المتقدمة، وجزءاً مهماً من نسيجها الاقتصادي، وهي تمثل ٥٠ % من الدخل القومي لبعض الدول، كما هو في الصين، وتعتمد عليها دول أخرى، مثل سنغافورة وماليزيا وأندونيسيا، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني وفي ناتجها المحلي أيضاً.
- إنها تعد من الوسائل الفعالة التي يتسنى من خلالها توفير فرص عمل جديدة تخفف من حدة البطالة، إضافة إلى ملاءمتها لظروف الشباب المتطلع إلى العمل وإقامة مشروعات مفيدة لا تتطلب استثمارات كبيرة، ناهيك عن انخفاض تكلفة فرص العمل بها مقارنة بالمشروعات الكبيرة الضخمة. (صلاح محمد؛ وسام فيصل، ٢٠٠٠، ٢)
- إنها مؤسسات غير ربحية تقام بالمشاركة مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتعاون بينها.
- إنها توفر بيئة مناسبة لتأسيس مشروعات تكنولوجية وتنفيذها، ونشرها وتقديم خدمات وصور من الدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي.
- إن القوانين والقرارات المطبقة فيها مرنة بما يتفق مع طبيعتها.
- إنها تضم جهازاً إدارياً على مستوى متميز من الكفاية.
- إنها تطبيق قواعد المحاسبية والمساءلة بصفة دورية في سير الأعمال بها. (خالد صلاح، ٢٠١٦، ٦٥)

وتتمثل آلية عمل الحاضنات التكنولوجية في توفير متطلبات وآليات العمل اللازمة للابتكار والإبداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا والمعامل اللازمة وغيرها، وتتوجه خدمات هذه المراكز للمبدعين من طلاب وخريجي الجامعات والمعاهد العلمية، ممن تكون

لديهم أفكار إبداعية ويرغبون بإجراء بحوث بشأنها أو العمل على تطويرها، وصياغة برامج هندستها من تصميم للمنتج وللآلات اللازمة لها وإجراءات فحصها وغير ذلك. (عاطف الشبراوي وآخرون، ٢٠٠٠، ٤)

❖ **أهداف الحاضنات التكنولوجية:**

يكمن الهدف الرئيس لحاضنات الأعمال عموماً في تقديم الدعم للمبادرات العلمية والمشاريع الناشئة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدات في مجالات مختلفة، من خلال توفير فرص التفاعل مع القطاعات بمختلفة أنواعها، من أجل الإفادة من خبرات أصحاب المعارف والمستشارين في تلك القطاعات. وتتمثل أهداف الحاضنات التكنولوجية في الآتي : (خالد صلاح، ٢٠١٦، ٦٧)

- تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، ويتم ذلك من خلال:
- زيادة المكون المعرفي في الصناعة والاقتصاد المحلي، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات مصنعة للتكنولوجيا.
- إيجاد بيئة تدعم نشر واستخدام التكنولوجيا وزيادة التنافسية المحلية، واستقطاب العقول والكفاءات.
- دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وزيادة معدلات التشغيل في فترة زمنية قصيرة.
- حل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين، وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، والحد قدر الإمكان من هجرتهم، وترجمة البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية.
- تبني المبدعين والمبتكرين من طلاب الجامعة وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الإنتاج وتسويقها.

❖ **أدوار الحاضنات التكنولوجية:**

تؤدي الحاضنات التكنولوجية دوراً مهماً في النهوض بالتنمية المجتمعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، من خلال تقديم الدعم اللازم للمشاريع الإبداعية، وتشجيع روح الإبداع والابتكار، وتحقيق التنمية التكنولوجية سواء بجلبها من الخارج وتوطينها أو بإنتاجها

محلياً في المخابر والمعامل، ويتضح دورها من خلال الخدمات التي تقدمها للمؤسسة الإبداعية من جهة، والمنافع التي تقدمها للتنمية المجتمعية من الجهة الأخرى، وذلك كما يأتي: –

أ- **الدور الخدمي للحاضنات التكنولوجية:**

تقدم الحاضنات التكنولوجية محموعة متنوعة من الخدمات المساندة للمشروعات والأفكار الإبداعية المحتضنة من خدمات إدارية، كتسهيل الإجراءات القانونية لإقامة الشركات وإعداد الفواتير والخدمات المحاسبية وتأجير المعدات، وخدمات متخصصة، من استشارات تطوير المنتج وإدارته وتسعيره وتعبئته وتغليفه وتسويقه، وخدمات تمويلية، من مساعدة في الحصول على تمويل لازم للمشروع، وخدمات عامة، كالأمن والحاسب الآلي ومواقع التدريب والمكتبة، إضافة إلى خدمات شخصية وخدمات المتابعة كتقديم النصح والمعونة المباشرة والسريعة من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين، والبرامج والندوات التدريبية والدورات القصيرة لإكساب مهارات مهنية متخصصة، وكذلك المحاضرات وبرامج عمل الشركات والسوق. (شرعة عماد الدين، ٢٠١٢، ٥- ١٠)

ب- **الدور التنموي للحاضنات التكنولوجية:**

تتعدد منافع الحاضنات التكنولوجية وفوائدها للمكان الذي تنتمي له خاصة وللمجتمع عامة، ويمكن عرض ذلك كما ياتي:

- **بالنسبة للجامعة:**

وتعمل الحاضنات التكنولوجية المنشأة داخل الجامعات على جلب وتوطين التكنولوجيا أو توليدها محلياً من خلال الربط بين الجامعة ومؤسسات البحث وبين قواعد التكنولوجيا، كما تعمل على نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وزيادة فرص العمل للخريجين من الطلاب في مختلف التخصصات العملية، واكتشاف ورعاية الطلاب الدارسين والخريجين المبدعين، وتطبيق نتائج البحوث التطبيقية في مجالات الإنتاج، وتسويق براءات الاختراع والخبرات والقدرات الجامعية، واستثمار طاقات الجامعة وقدراتها البشرية، وكذلك توفير مصادر دخل إضافي للجامعة، وتفعيل دورها في خدمة المجتمع

الخارجي، وزيادة قدرتها التنافسية مع الجامعات المحلية والعالمية، إضافة إلى مساعدتها على تطوير المناهج والمقررات الدراسية. (لعلى بوكميش؛ يوسفات علي، ٢٠٠٨، ١١- ١٢)

وقيام الحاضنة التكنولوجية بهذه الأدوار من شأنه أن يرفع مستوى جودة أداء الجامعة، ويسهم في تطوير البحث العلمي بها ووقف هجرة العقول للخارج، ويعود بالفائدة على الباحثين والجامعة والمجتمع، كما يمكن أن يسهم في تمويل الجامعة وتطويرها وتحويلها إلى جامعة ريادية مرتبطة بسوق العمل، ومن ثم يرتفع مستوى أدائها في وظيفتها الثالثة، وهي خدمة المجتمع الخارجي، إضافة إلى وظيفتي التعليم والبحث العلمي. (أحمد نجم الدين، ٢٠١٣، ٢١٣)

- **بالنسبة للبيئة المحيطة بالحاضنة:**

ويمكن أن تقوم الحاضنة التكنولوجية بادوار عديدة لتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً، وذلك من خلال تخريج شركات ومشروعات صغيرة ومتوسطة ناجحة في المجتمع المحلي، وتنمية وتنشيط هذا المجتمع المحيط بالحاضنة، وتشجيع الابتكار والإبداع وتنميته داخلياً وتمكين المشروعات المبتكرة الحديثة فيه، والحفاظ عليه وحمايته من التداعيات العالمية والبديلات الثقافية الغازية، وتمكين الفئات المحرومة والمظلومة فيه، وتطوير بنيته التحتية التكنولوجية المحلية، ومساعدة شباب الخريجين ورواد إدارة الأعمال الجدد والتأكيد على العديد من القيم، مثل قيم العمل التعاوني، والعمل كفريق، والعمل الجماعي، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والمشورة في الإدارة والتخطيط والتدريب والتسويق. (خديجة عبدالعزيز، ٢٠١٨، ٤٠٤، ٤١٣)

ومثل هذه الأدوار وغيرها التي تقوم بها الحاضنات التكنولوجية في المجتمع المحيط بها من شأنها أن تحقق لذوي القدرات والأفكار الإبداعية وكذلك لذوي الإعاقات والمحرومين كينونة مستقلة دون الحاجة للآخرين، والحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية للمجتمع، وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بالحاضنة واستخدام مواردها أنجع استخدام، إضافة إلى تطوير المجتمع وزيادة مستوى الخدمات الاجتماعية فيه، وإتاحة فرص عمل مناسبة لمواجهة البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والعمل على تنمية المجتمع اقتصادياً، وبالتالى زيادة دخل الأفراد والمجتمع. (ليلى عبدالرحيم؛ خديجة لدرع، ٢٠١٦، ٤- ٦)

❖ **المعوقات والتحديات التي تواجه الحاضنات التكنولوجية:**

تواجه الحاضنات التكنولوجية الكثير من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها لأدوارها وأهدافها، ومنها ما يأتي:

- **معوقات بشرية:** وتكمن في نقص الخبرة سواء في مجال الإدارة أو الأعمال، وقلة إيجاد الأفراد المؤهلين، إضافة إلى أن عقلية رجال الأعمال كثيراً ما تجعلهم غير راغبين في التخلي عن التقييم غير المنصف لشركائهم. (Akcomak, 2009, 1)
- **معوقات فنية:** مثل قصور التخطيط للحاضنات والإبداع في حل المشكلات، والقيود المؤسسية، وضعف التكامل بينها وبين مجتمع السياسة، ونقص دورها بعد تخرج المشروع، والتركيز على الخدمات الملموسة والتقليدية بدلاً من الخدمات غير التقليدية مثل (استراتيجيات التواصل، والتسويق، ووضع خطط الأعمال)، وتدني وضع حقوق الملكية الفكرية لاسيما في الدول النامية (Anderson& Al-Mabaraki, 2012, 208- 216)، إضافة إلى قلة النصوص التشريعية والقانونية الميسرة والمسهلة لعمل الحاضنات، والميسرة لنشاط الابتكار والاختراع فيها، لاسيما الخاصة بوضعية الباحث (قانون الباحث المبدع المخترع). (منال السيد، ٢٠٢٠)
- **معوقات مالية واقتصادية:** مثل الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة للحاضنات وضعف توافر رأس المال الاستثماري وشبكات المستثمرين، والاقتصار على تمويل الحكومات الوطنية المحلية، وعدم تحقيق مبيعات مناسبة للمشروعات المخرجة من الحاضنة، ومن ثم ضعف أرباحها. (Stefanovic, M. et al., 2008, 158- 159) (Mac Adam & Keogh, 2006, 110- 112)
- **معوقات ثقافية وبيئية:** كتدني الوعي بثقافة الحاضنات، وضعف دعم منطقة السوق للحاضنة، بالإضافة إلى ضعف فرص الشراكة خارج المؤسسة الحاضنة للخدمات المهنية. (Wilber & Dixon, 2004)

❖ **متطلبات تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية لتطوير البحث التربوي:**

إن نجاح الحاضنات في الدول النامية ليست بالعملية السهلة؛ حيث إنها تتطلب التزاماً طويل الأجل من أصحاب المصلحة؛ من أجل توليد النتائج المنشودة، بجانب استمرارية الاستراتيجيات التسويقية التنافسية، وتأسيس التحالفات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق فعالية الحاضنات التكنولوجية والمنتمية للجامعات. (NBIA, 2012, 3- 5)

وتوجد العديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في نجاح عمل الحاضنات وقيامها بالأدوار المنوطة بها، ومن أهمها:

- أن توفر الدولة الدعم والتمويل اللازم لتلك الحاضنات؛ حتى يتسنى لها القيام بالأدوار المنوطة بها.
- أن تصدر مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم عمل الحاضنة وتحدد مسئولياتها وأهدافها وآليات العمل بها.
- أن يدعم المجتمع الخارجي الحاضنة بكل ما يملك من وسائل الإعلام والدعاية لها، وأن تتعاون كل الشركات الكبرى والمصانع مع تلك الحاضنة.
- أن يتم نشر ثقافة الاحتضان لدى طلاب الجامعة لتعريفهم بالحاضنات وآلية عملها وفوائدها، ودورها في تنمية المجتمع. (حسام حمدي، ٢٠٠٨، ٢٩٩)
- أن تكون للحاضنة أهداف استراتيجية محددة وخطة تفصيلية لتنفيذ تلك الأهداف.
- أن تقدم الحاضنات التكنولوجية الجامعية للمشروعات المحتضنة مجموعة متكاملة من الخدمات اللازمة لها، من خدمات استراتيجية وخدمات عامة وخدمات تمويلية. (محمد عبود؛ عامر جميل، ٢٠١٢، ٦٤- ٦٥)
- أن تدار الحاضنة من قبل جهاز إدارى قوي يستطيع القيام بإدارة كل العمليات داخلها بمستوى عالٍ من الأداء من تسويق ومحاسبة ومتابعة وتوجيه وإرشاد.
- أن تهتم الحاضنة بالمشروعات والأفكار الإبداعية التي تتخرج منها حتى تحافظ عليها من السقوط والتعثر.
- أن يتم اختيار المشروعات والأبحاث بعناية بحيث تكون جديدة، ومطلوبة بالمجتمع المحلي، وتتلاءم مع موارد البيئة المتاحة. (حسين عليان، ٢٠١٤، ٢٠٠)

كما يمكن للحاضنات التكنولوجية الجامعية الارتقاء بالبحث التربوي وتطويره من خلال التغلب على المشكلات والتحديات التي تواجهه وتحول دون الاستفادة من نتائجه في حل مشكلات المجتمع المختلفة، ويمكن عرض أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحاضنات التكنولوجية لدعم البحث التربوى كالتالي:

- تعزيز الشراكة بين الحاضنات التكنولوجية الجامعية وبين المؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة؛ لتوفير فرص لاحتكاك الباحثين بمرافق الإنتاج والخدمات، وللوقوف على المشكلات الحقيقية المراد بحثها فعلاً؛ بغرض التحسين والتطوير وتبادل المعرفة والمشاركة فيها في ظل مناخ يحفز على الإبداع وتبادل الأفكار الجديدة.
- تنظيم مؤتمرات وندوات؛ لدراسة المستجدات التربوية ومناقشة نتائج البحوث مع المؤسسات المعنية التي ترتبط خدماتها بالمنتج البحثي التربوي.
- ربط الخطط البحثية باحتياجات الواقع التربوي، من خلال عمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع ونظامه التعليمي من بحوث وقضايا ومشكلات تربوية ذات صلة وثيقة بتنمية المجتمع، ووضعها في صورة خريطة بحثية، والعمل على نشرها بين الباحثين التربويين والجامعات والمراكز البحثية.
- تأكيد الوجهة التطبيقية للبحوث التربوية، من خلال تسويق المشروعات البحثية وتفعيل قنوات الاتصال بين مؤسسات البحث التربوي، ومؤسسات تطبيقه، والحرص على تلقي التغذية الراجعة، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الإنتاج العلمي التربوي في تحقيق التنمية المجتمعية. (محمد عبود؛ عامر جميل، ٢٠١٢، ٦٦- ٦٧)
- توفير الاستشارات العلمية والفنية للمؤسسات التربوية والتعليمية؛ بما يسهم في حل مشكلاتها وتطويرها.
- توفير الخدمات اللازمة لإجراء البحوث التربوية التجريبية والميدانية، من مكتبات إلكترونية ومعامل متنوعة وغيرها من الخدمات.

- دعم التواصل بين الباحثين التربويين على اختلاف تخصصاتهم من خلال اللقاءات الدورية المستمرة التي تسهم في ترسيخ مفهوم المجتمع التربوي المهني التعلمي، الذي يكون أعضاؤه دائمي التعلم من بعضهم البعض.
- تنمية الباحثين مهنياً، والارتقاء بمستواهم الأكاديمي؛ من خلال تقديم برامج تدريب في مجال التخصص، مع إتاحة الفرص لتجريب الأفكار الجديدة؛ بما يسهم في تكوين معرفة جديدة يمكن استثمارها.
- دعم التبادل المعرفي، وتيسير الزيارات العلمية مع الجامعات والمراكز البحثية محلياً ودولياً، بما يسهم في نقل الخبرات وإنتاج معرفة جديدة تضاف للرصيد الفكري التربوي. (خديجة عبدالعزيز، ٢٠١٨، ٤١٤- ٤١٥)
- إتاحة الفرص لتواصل الباحثين علمياً والاستفادة من باحثين وخبراء في جامعات دولية أجنبية، من خلال توفير منح دراسية لهم في تلك الجامعات، والتعاون معهم في مشروعات بحثية، بما يسهم في رفع مستواهم وتطوير المعايير البحثية لديهم.
- استقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، ورعايتهم وتشجيع التعاون بينهم؛ لإجراء بحوث جماعية، من خلال تشكيل فرق بحثية لتقديم المشورة الفنية، فيما يتعلق باختيار موضوعات البحوث، وإرشادات أعضاء الفريق البحثي؛ للتصدي للمشكلات التربوية والمجتمعية. (حسام حمدي، ٢٠٠٨، ٢٩٩)

المحور الثاني: الإطار الميداني وتحليل النتائج:

للإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على ما واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي؟ قام الباحثان بالإجراءات التالية: -

١- إعداد استبانة وتقنينها طبقًا للأساليب العلمية تضم مجموعة مقترحة لمتطلبات تفعيل دور الحاضنة التكنولوجية لتطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط وكذلك المعوقات.

٢- تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، والتي بلغ عددها (٢١٨) فرداً.

٣- تفريغ استجابات أفراد العينة، واستخراج الوزن النسبي لعبارات الاستبانة ومحاورها.

ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

❖ **أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:-**

يتناول هذا المحور إجراءات الدراسة الميدانية من حيث: أهدافها، وأداتها، وعينة الدراسة الميدانية وخصائصها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة الميدانية، ثم تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها، وذلك كما يلي:

(أ) أهداف الدراسة الميدانية:

قام الباحثان بدراسة ميدانية بهدف تعرف واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي.

(ب) أداة الدراسة الميدانية:

وهي عبارة عن استبانة تم تصميمها وفقًا للمراحل التالية:

١- مرحلة إعداد أداة الدراسة:

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، والإطار النظري للبحث والاستفادة منها في تحديد أبعاد الاستبانة، وصياغة العبارات الخاصة بكل محور من محاورها وهي:

- **المحور الأول:** واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي، ويندرج تحت هذا المحور ثلاثة أبعاد.
- **المحور الثاني:** معوقات قيام الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط بدورها في تطوير البحث التربوي، ويندرج تحته ثلاثة أبعاد.

وقد روعي عند صياغة محاور وعبارات الاستبانة الاتسام بالموضوعية والبساطة والوضوح ومناسبتها للغرض التي وضعت من أجله.

٢- مرحلة تقنين أداة الدراسة:

أ) حساب صدق الاستبانة:

للتأكد من صدق محتوى الاستبانة، قام الباحثان بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة أسيوط، وكلية الطفولة المبكرة

جميع الأقسام، وكلية التربية جامعة المنيا، وبعض مسئولي الحاضنات التكنولوجية الموجودة في جامعة أسيوط، وبلغ عددهم (١٩)؛ وذلك لتعرف آرائهم فيما تتضمنه الاستبانة من محاور وعبارات، وبناءً على هذه الآراء تم تعديل الاستبانة حتى أخذت الصورة النهائية، التي تم تطبيقها على عينة البحث.

ب) حساب ثبات الاستبانة:

للتأكد من ثبات الاستبانة، قام الباحثان باستخدام طريقة الاحتمال المنوالي Mode Probability لحساب معامل الثبات، حيث تم التعامل مع العينة جميعها، والبالغ عددها (٢١٨) عضو هيئة تدريس، وذلك بحساب ثبات كل عبارة من عبارات الاستبانة، كما يلي: (عبدالله السيد، ١٩٨٣، ٦٥٠)

١) حساب ثبات كل عبارة من عبارات الاستبانة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{ث} = \left(\frac{\text{ن}}{\text{ن}-1}\right)\left(\text{ل} - \frac{1}{\text{ن}}\right)$$ ، حيث: ل هو الاحتمال المنوالي وهو $= \frac{\text{أكبر تكرار}}{\text{عدد أفراد العينة}}$

ث ثبات المفردة، ن عدد احتمالات الإجابة،

ل نسبة أكبر تكرار لاحتمال الإجابة إلى مجموع التكرارات

٢) حساب ثبات كل محور من محاور الاستبانة من خلال الوسيط لمعاملات العبارات المكون لها.

٣) حساب ثبات الاستبانة ككل من خلال الوسيط لمعاملات ثبات المحاور التي تتكون منها الاستبانة.

ويوضح الجدول رقم (١) معاملات ثبات الاستبانة جميعها، حيث (ن)= ٢١٨ فردًا.

جدول رقم (١)

معاملات ثبات محاور وأبعاد وعبارات الاستبانة

معاملات ثبات المحور الأول						معاملات ثبات المحور الثاني					
ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث
١	٠.٦٥	١	٠.٤٦	١	٠.٥٠	١	٠.٦٩	١	٠.٦٧	١	٠.٦٩
٢	٠.٥٠	٢	٠.٥٠	٢	٠.٤٢	٢	٠.٧٥	٢	٠.٧٣	٢	٠.٦٧
٣	٠.٤٨	٣	٠.٥٥	٣	٠.٤٨	٣	٠.٨٥	٣	٠.٧٥	٣	٠.٦٥

معاملات ثبات المحور الأول						معاملات ثبات المحور الثاني					
ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث	ع	ث
٤	٠.٤٢	٤	٠.٥٠	٤	٠.٤٠	٤	٠.٦٥	٤	٠.٦٧	٤	٠.٧٣
٥	٠.٤٦	٥	٠.٥٥	٥	٠.٤٨	٥	٠.٧١	٥	٠.٧١	٥	٠.٧١
٦	٠.٤٦	٦	٠.٤٤	٦	٠.٤٨	٦	٠.٧٣	٦	٠.٦٧	٦	٠.٧٧
٧	٠.٤٨	٧	٠.٥٠	٧	٠.٤٢	٧	٠.٧٣	٧	٠.٦٧	٧	٠.٧٣
٨	٠.٤٨	٨	٠.٤٤	٨	٠.٤٨	٨	٠.٦١	٨	٠.٧١	٨	٠.٧٧
٩	٠.٣٦	٩	٠.٥٢	٩	٠.٤٨	٩	٠.٦٧	٩	٠.٧١	٩	٠.٦٧
١٠	٠.٤٨	١٠	٠.٤٨	١٠	٠.٤٦			١٠	٠.٥٧	١٠	٠.٧١
١١	٠.٤٤			١١	٠.٤٢			١١	٠.٦٧		
				١٢	٠.٤٢			١٢	٠.٧١		
				١٣	٠.٤٦			١٣	٠.٦٩		
				١٤	٠.٤٦						
				١٥	٠.٤٠						
				١٦	٠.٤٢						
	٠.٤٧		٠.٤٩		٠.٤٥		٠.٧١		٠.٦٩		٠.٧١
ثبات المحور الأول ٠.٤٧						ثبات المحور الثاني ٠.٧٠					
معامل ثبات الاستبانة ككل ٠.٥٨											

يتضح من الجدول السابق أن: معامل ثبات الاستبانة جميعها (٠.٥٨) وهي درجة مناسبة من الثبات تدل على صلاحية الاستبانة للتطبيق على أفراد عينة البحث، ويمكن التعويل على نتائجها.

هذا وبعد بناء الاستبانة والتأكد من صدقها وثباتها، أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تشتمل على ما يلي:

١) تضمنت الصفحة الأولى من الاستبانة عنوان الاستبانة، وبيانات عن الباحثين.

٢) تضمنت الصفحة الثانية نبذة عن هدف الدراسة، والمطلوب من المستجيب (أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم)، بيانات عنه: اسمه(اختياري)– التخصص– الكلية.

٣) تضمنت الصفحات التالية: مجموعة عبارات مقترحة، وأمام هذه العبارات في الجانب الأيسر ثلاث استجابات عن درجة الموافقة (موافق– إلى حد ما– غير موافق).

٤) تضمنت الاستبانة محورين: –

- **المحور الأول:** واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير

البحث التربوي، ويندرج تحت هذا المحور سبع وثلاثون عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد هي:

- **البعد الأول:** مؤشرات تجهيزية وفنية، وتضمنت إحدى عشرة عبارة.
- **البعد الثاني:** مؤشرات معلوماتية خاصة بالبحث التربوي، وتضمنت ست عشرة عبارة.
- **البعد الثالث:** مؤشرات مالية وإدارية، وتضمنت عشر عبارات.

- **المحور الثاني:** معوقات قيام الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط بدورها في تطوير البحث التربوي، ويندرج تحت هذا المحور ثنتان وثلاثون عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد هي:

- **البعد الأول:** معوقات تجهيزية وفنية، وتضمنت تسع عبارات.
- **البعد الثاني:** معوقات مالية وإدارية، وعدد عباراته ثلاث عشرة عبارة.
- **البعد الثالث:** معوقات فكرية، وعدد عباراته عشر عبارات.

(ج) مجتمع الدراسة الميدانية وخصائصها:

تكون مجتمع الدراسة من بعض أعضاء هيئة التدريس في كليات: التربية، والتربية الرياضية، والتربية النوعية، في جامعة أسيوط، ويوضح الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (٢)

خصائص عينة الدراسة

الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس الكلي	العينة المأخوذة	%
التربيـــــة	١٦١	٧٧	٣٥.٤
التربية الرياضية	١٥٢	٧٣	٣٣.٥
التربية النوعية	١٠٠	٦٨	٣١.١
إجمالي	٤١٣	٢١٨	١٠٠

(د) المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية:

بعد تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية من الكليات المذكورة، قام الباحثان بتحليل النتائج وتفسيرها طبقًا للأساليب الإحصائية التالية:

١- استخدام الدرجات الوزنية الآتية (٣ موافق، ٢ إلى حد ما، ١ غير موافق).

٢- للتعرف على الأوزان النسبية لفئات العينة، قام الباحثان بتطبيق المعادلة الآتية على كل

عبارة من عبارات الاستبانة، ثم على كل محور بعد ذلك:

حيث: ق الوزن النسبى للعبارات، ن = عدد أفراد العينة = ٢١٨ ،

ك١ ، ك٢ ، ك٣ تكرارات استجابات (موافق، إلى حد ما، غير موافق) على الترتيب

٣- لتعيين حدي الثقة بالنسبة لمتوسط شدة الاستجابة عند درجة ثقة (٠.٩٥) وذلك من القانون:- (جون ملتون، ١٩٧٨، ٨٠)

حدا الثقة لنسبة متوسط شدة الاستجابة = نسبة متوسط شدة الاستجابة ± ١,٩٦× الخطأ المعيارى (خ.م)

حدا الثقة لنسبة متوسط شدة الاستجابة = ٠,٦٧ ± ١,٩٦ × خ . م

وتحسب نسبة متوسط شدة الاستجابة كما يلي:

نسبة متوسط شدة الاستجابة = $\frac{\text{الدرجة الوزنية لأعلى درجة موافقة}-\text{الدرجة الوزنية لأقل درجة موافقة}}{\text{عدد احتمالات الاستجابة}}$

نسبة متوسط شدة الاستجابة أ = $\frac{1-3}{3}$ = ٠.٦٧

- **ويحسب الخطأ المعياري لمتوسط درجة الاستجابة من العلاقة:** (فؤاد البهي، ١٩٧٩، ٢١٠)

الخطأ المعيارى (خ. م) = $\sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$

حيث: أ = نسبة متوسط شدة الموافقة = ٠,٦٧

ب = نسبة متوسط شدة عدم الموافقة = ١ – أ = ٠,٣٣

ن = عدد أفراد العينة = ٢١٨

حدود الثقة: الحد الأعلى ٠.٧ (إيجابي التحقق)

الحد الأدنى: أقل من أو يساوي ٠.٦٤ (سلبـي التحقق)

ما بين الحدين: (متوسط التحقق)

ويوضح الجدول رقم (٣) استجابات أفراد العينة على محوري الاستبانة كما يأتي:

جدول رقم (٣)

وجهة نظر أفراد العينة حول محوري الاستبانة

المحور	العينة الكلية ن= ٢١٨		
	ق	ت	درجة التحقق
الأول	٠.٧٣	٢	+
الثاني	٠.٨٨	١	+
الاستبانة جميعها	٠.٧٩		+

(هـ) تحليل النتائج وتفسيرها:

أولاً: نتائج المحور الأول: واقع دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي:-

اشتمل هذا المحور على سبع وثلاثين عبارة مقترحة، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد وهي:-

- **البعد الأول:** مؤشرات تجهيزية وفنية.
- **البعد الثاني:** مؤشرات إدارية ومالية.
- **البعد الثالث:** مؤشرات معلوماتية في مجال البحث التربوي.

ويوضح الجدول رقم(٤)استجابات أفراد العينة كلهم لأبعاد المحور الأول وذلك كما يأتي:-

جدول رقم (٤)

وجهة نظر أفراد العينة حول أبعاد المحور الأول

البعد	العينة الكلية ن = ٢١٨		
	ق	ت	درجة التحقق
الأول	٠.٧٩	١	+
الثاني	٠.٧٧	٢	+
الثالث	٠.٦٣	٣	-
إجمالي	٠.٧٣		+

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي لأبعاد المحور الأول ككل بلغ (٠.٧٣) وتراوحت نسب الأوزان النسبية لأبعاده بين(٠.٧٩) كحد أقصى للبعد الأول: "مؤشرات تجهيزية وفنية"، وبين(٠.٦٣) كحد أدنى للبعد الثالث "مؤشرات معلوماتية خاصة بالبحث

التربوي" وقد اتفقت آراء العينة كلهم على أبعاد هذا المحور مما يدل على أهمية وضرورة توافرها ضماناً لقيام الحاضنات بدورها في تطوير البحث التربوي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (لعلى بوكميش؛ يوسفات علي، ٢٠٠٨)، والتي أوصت بضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية لإتمام عمل الحاضنات على مستوى الجامعات، وكذلك ضرورة توفير البيئة التشريعية والقانونية التي تعطي للحاضنات الدور الأكبر في العملية التنموية، ونشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال، وذلك للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات، ودراسة (منال السيد، ٢٠٢٠) التي أوضحت دور الحاضنات في تقديم صور الدعم المختلفة الإدارية والتكنولوجية والمعلوماتية والاستشارية والمالية والفنية والتدريبية والتسويقية.

كما اتفقت مع دراسة (انتصار الهادي، ٢٠١٨) التي أشارت إلى ضرورة توفير المزيد من الخدمات المالية والتسويقية للحاضنات التكنولوجية؛ لأهميتها للمشاريع سواء أكانت أثناء فترة الاحتضان أو بعدها، وضرورة الاستفادة من التجارب السابقة لإقامة تلك الحاضنات في الدول المتقدمة، ودراسة (بسمة فتحي، ٢٠١٤) التي أكدت على أن عوامل نجاح الحاضنات تتمثل في: كادر بشري مؤهل وصاحب خبرة، خطة إستراتيجية وتشغيلية، إمكانية الحصول على تمويل، وإيجاد أفكار إبداعية، وترابط الحاضنة مع المحيط الخارجي، والمكان الملائم والمجهز بالأدوات والأجهزة اللازمة التي تسمح باستقبال المشروعات، ودراسة (خديجة عبدالعزيز، ٢٠١٨) والتي أشارت بأن من عوامل إنجاح الحاضنات الجامعية: تحديد رؤية ورسالة الحاضنة، ووضع أهداف إستراتيجية لها، ووضع خطة تنفيذية لها.

ويمكن توضيح استجابات أفراد العينة على عبارات أبعاد المحور الأول كما يلي:

البعد الأول: مؤشرات تجهيزية وفنية: –

يوضح الجدول رقم (٥) استجابات أفراد العينة حول مؤشرات تجهيزية وفنية لازمة لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط لتطوير البحث التربوي، وذلك كما يأتي:–

جدول رقم (٥)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الأول: مؤشرات تجهيزية وفنية

م	العبارات تحتوي الحاضنة على المؤشرات التجهيزية والفنية الآتية: –	ق	ت	التحقق
١	موقع مناسب للحاضنة داخل الحرم الجامعي أو بالقرب منه.	٠.٨٥	١	إيجابي التحقق
٢	مساحة كافية وتصميم مرن يسمح بالتداول بين المستأجرين.	٠.٨١	٢	
٣	شبكة اتصالات عالية التكنولوجيا لعمل الحاضنة.	٠.٨٠	٣	
٤	مكاتب مؤثثة ومجهزة بشكل لائق للإيجار.	٠.٧٩	٤	
٥	قاعات ووحدات للتدريب.	٠.٧٩	٤	
٦	خدمات مكتبية متعلقة بالسكرتارية (معالجة النصوص– تصوير – حفظ ملفات).	٠.٧٨	٦	
٧	خدمات استشارية ومتابعة (مثل تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة).	٠.٧٨	٦	
٨	خدمات محاسبية دقيقة.	٠.٧٧	٨	
٩	خدمات عامة (الصيانة – الأمن – التنقلات – الاستقبال).	٠.٧٦	١٠	
١٠	عدد كاف من آلات الطباعة وأجهزة الكمبيوتر وتصوير وفاكس بشكل مناسب لعمل الحاضنة.	٠.٧٦	١٠	
١١	عدد مناسب من الكوادر المؤهلة للتعامل الجيد مع شبكات التواصل الحديثة.	٠.٧٧	٨	
	إجمالي	٠.٧٩		

العينة الكلية ن= ٢١٨ – ق الوزن النسبي – ت الترتيب

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن أفراد العينة كلهم اتفقوا بدرجة كبيرة على توافر المؤشرات التجهيزية والفنية والتي احتلت المرتبة الأولى في الترتيب، وبلغ متوسط شدة الاستجابة (٠.٧٩) وتراوح بين(٠.٨٥) كحد أقصى للعبارة (١) والتي تمثل المؤشر "موقع مناسب للحاضنة داخل الحرم الجامعي أو بالقرب منه"وبين (٠.٧٦) كحد أدنى للعبارتين (٩، ١٠)، اللتين جاءتا في المرتبة العاشرة والعاشرة مكرر (الأخيرة)، وهذه الأوزان النسبية أعلى من حد الثقة (٠.٧٠)، مما يؤكد توافر هذه المؤشرات لدى حاضنتي جامعة أسيوط، وأهميتها لتنفيذ أي مشروع محتضن.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد نجم الدين، ٢٠١٣) التي أوضحت أن أفضل الممارسات العالمية في إدارة الحاضنات تتمثل في: التخطيط الفعال للحاضنة والذي يشتمل بدوره على العمليات التحضيرية من مسح استطلاعي لمواقع مختارة، وتوفير شبكات خدمات

الدعم، ودراسة (شرعة عماد الدين، ٢٠١٢) التي أكدت أن نجاح الحاضنات التكنولوجية كآلية للتأسيس لاقتصاد المعرفة يقوم على أن الحاضنة منظومة عمل متكاملة تحتوي حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات المحتضنة.

كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (طارق المصري، ٢٠١٨)، ودراسة (حسين عليان، ٢٠١٤)، ودراسة (مروة بكر، ٢٠١٨)، ودراسة (خديجة عبدالعزيز، ٢٠١٨) التي أوصت جميعها بأهمية توفير الإمكانات المادية اللازمة من منشآت ومعامل ووحدات تكنولوجية، وشبكات وهياكل اتصال وتكنولوجيا حديثة، بالإضافة إلى حزم الخدمات المتعددة مثل: الخدمات الإدارية والمالية والفنية والتدريبية والتسويقية للمشروعات المحتضنة، ودراسة (جابر عصام، ٢٠١٦) ودراسة (عبدالباسط محمد؛ حنان كمال، ٢٠١٣)، والتي أكدت على ضرورة امتلاك الحاضنات لعدد من الخدمات والأنشطة لتمكنها من تحقيق النجاح للمشروعات المحتضنة واستمراره منها: توافر الطاقات البشرية المبدعة والخلاقة، والأدوات اللازمة من برامج ومحاضرات وندوات تدريبية.

البعد الثاني: مؤشرات مالية وإدارية: –

يوضح الجدول رقم (٦) استجابات أفراد العينة حول المؤشرات المالية والإدارية الواجب توافرها للحاضنات التكنولوجية لتطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط وذلك كما يلي:–

جدول رقم (٦)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الثاني: مؤشرات مالية وإدارية

م	العبارات تستوفي الحاضنة المؤشرات المالية والإدارية الآتية: –	ق	ت	التحقق
١	هيكل إداري وتنظيمي متخصص.	٠.٧٨	١	إيجابي التحقق
٢	خطة استراتيجية برؤية وأهداف واضحة للحاضنة.	٠.٧٧	٥	
٣	آليات لتمويل المشروعات المحتضنة وتنفيذها.	٠.٧٨	١	
٤	آليات متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات المحتضنة.	٠.٧٨	١	
٥	خطة لتوزيع أدوار ومسئوليات الجهات المشاركة في المشروعات التطبيقية بالحاضنة.	٠.٧٨	١	
٦	لائحة لتنظيم إجراءات تنفيذ البحوث التربوية المحتضنة.	٠.٧٧	٥	
٧	آليات دعاية وإعلان عن أدوار الحاضنة داخل وخارج الجامعة من خلال (إعلانات ومؤتمرات وندوات، وغيرها).	٠.٧٧	٥	

م	العبارات تستوفي الحاضنة المؤشرات المالية والإدارية الآتية: –	ق	ت	التحقق
٨	لائحة مالية للخدمات المختلفة التي تقدمها الحاضنة (استشارية، ومالية وقانونية، ومحاسبية، ...)	٠.٧٦	٩	
٩	وسائل تحفيز مادي ومعنوي للبحوث المحتضنة.	٠.٧٧	٥	
١٠	إحصاء بجهات ومصادر التمويل المختلفة (الحكومة، والبنوك، والهيئات والمنظمات، ...)	٠.٧٦	٩	
	إجمالي	٠.٧٧		

يتضح من الجدول رقم (٦) أن أفراد العينة كلهم اتفقوا بدرجة كبيرة على توافر المؤشرات المالية والإدارية لدى حاضنة أسيوط التكنولوجية ومتوسط شدة استجابة بلغت (٠.٧٧) واحتل هذا البعد الترتيب الثاني في أبعاد المحور الأول، وتراوح هذا الوزن النسبي بين (٠.٧٨) كحد أقصى للمؤشرات في العبارات (١، ٣، ٤، ٥)، حيث احتلت الأوزان النسبية لهذه العبارات مكانة أعلى من حد الثقة للعينة كلها (٠.٧٠) وهذا تأكيد على استيفاء الحاضنة لهذه المؤشرات المتمثلة في هيكل إداري وتنظيمي متخصص ووجود آليات لتمويل المشروعات المحتضنة وتنفيذها، وآليات متابعة لتنفيذ الخطط والمشروعات المحتضنة، ووجود خطة لتوزيع أدوار ومسئوليات الجهات المشاركة في المشروعات التطبيقية بالحاضنة.

كما تراوح هذا الوزن النسبي بين (٠.٧٦) كحد أدنى لهذه المؤشرات المتمثلة في العبارات (٨، ١٠)، بالإضافة إلى باقي المؤشرات في العبارات (٢، ٦، ٧، ٩) والتي حصلت على وزن نسبي (٠.٧٧) وكلا الوزنين النسبيين أعلى من حد الثقة للعينة جميعها أيضاً، مما يؤكد إيجابية تحققها وتوافرها في الحاضنات.

وهذا يتفق مع دراسة (محمد عبود؛عامر جميل،٢٠١٢) ودراسة (منال السيد، ٢٠٢٠) اللتان أوصتا بضرورة توافرعدة عوامل لنجاح الحاضنات التكنولوجية منها: الإدارة المتخصصة للحاضنة، والاختيار الصحيح للمشاريع المحتضنة، ودعم الحكومة بالمنح والمساعدات المالية للجامعات التي ترغب في إنشاء وتطوير الحاضنات، وتعديل التشريعات والقوانين بما يتلاءم مع العمل في هذه الحاضنات، ونشر الوعي في أوساط المستثمرين بأهمية الاستثمار في هذه الحاضنات.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (خالد صلاح، ٢٠١٦) التي أكدت على ضرورة توفر هيكل تنظيمي متخصص لكل قطاع من القطاعات التي تقوم عليها الحاضنات وتحديد مجالات عمل الحاضنة، وضرورة أن تتبع الحاضنات الجامعة تنظيمياً وإدارياً.

وتتفق أيضاً مع دراسة (حسين عليان، ٢٠١٤) التي أوصت بضرورة قيام الحاضنات بتنظيم برامج إعلامية للتعريف بدورها، وإرشاد أصحاب الأفكار الريادية للانتساب لها، ومتابعة المشروعات بعد تخرجها منها، وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة لنجاحها واستمرارها، بالإضافة إلى التفعيل المستمر لرؤية وأهداف الحاضنة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المجتمعية.

كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (عاطف الشبراوي؛ أحمد درويش، ٢٠٠٣) التي أكدت على ضرورة أن تعمل الحاضنات على توفير برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو شبكات رجال الأعمال والمستثمرين، والعمل على ربط مراكز الأبحاث والمنظمات العلمية بالحاضنة؛ مما ييسر التفاهم والتعاون المشترك في المشروعات المحتضنة.

البعد الثالث: مؤشرات معلوماتية في مجال البحث التربوي:

يوضح الجدول رقم (٧) استجابات أفراد العينة حول المؤشرات المعلوماتية المطلوب توافرها في الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط لتطوير البحث التربوي كما يلي:-

جدول رقم (٧)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الثالث: مؤشرات معلوماتية في مجال البحث التربوي

م	العبارات تستوفى الحاضنة المؤشرات المعلوماتية الآتية: -	ق	ت	التحقق
١	مصفوفة للأبعاد والقضايا العامة في البحوث التربوية ضمن الخريطة البحثية للحاضنة.	٠.٦٣	٨	-
٢	قاعدة بيانات تربوية تضم جميع المصادر العلمية (المجلات، والرسائل، والدوريات العلمية) المحلية والعالمية.	٠.٦٣	٨	-
٣	معايير ومواصفات للأبحاث التربوية المحتضنة.	٠.٦٥	١	
٤	نخبة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء التربويين كمستشارين وخبراء للحاضنة.	٠.٦٤	٣	-
٥	آليات تعاون مع المؤسسات التربوية الأخرى.	٠.٦٥	١	
٦	مصفوفة بالأبحاث التربوية "ذات تخصصات بينية".	٠.٦٤	٣	-

م	العبارات تستوفى الحاضنة المؤشرات المعلوماتية الآتية: -	ق	ت	التحقق
٧	سبل للتواصل بين المراكز البحثية الجامعية ومثيلاتها محلياً ودولياً.	٠.٦٣	٨	-
٨	خطة للاستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال احتضان البحوث التربوية.	٠.٦٣	٨	-
٩	مصفوفة بالأبحاث التربوية التطبيقية والميدانية.	٠.٦٣	٨	-
١٠	آليات لنشر ثقافة العمل البحثي التشاركي الريادي.	٠.٦٤	٣	-
١١	خطة بالفرص الاستثمارية التي توفرها الحاضنة للجهات المستفيدة.	٠.٦٣	٨	-
١٢	آليات لحماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين التربويين.	٠.٦٤	٣	-
١٣	آليات لتسويق نتائج الرسائل والأبحاث التربوية المتميزة بين المستفيدين في الحقل التربوي.	٠.٦٣	٨	-
١٤	آليات لنشر الرسائل والأبحاث التربوية المتميزة في مجلات ودوريات عالمية.	٠.٦٣	٨	-
١٥	قاعدة بيانات بالمتطوعين من رجال الأعمال والمستثمرين المهتمين بالشأن التربوي.	٠.٦٢	١٦	-
١٦	إجراءات استخدام منهجيات علمية متقدمة للبحوث التربوية.	٠.٦٤	٣	-
إجمالي		٠.٦٣		-

يتضح من الجدول رقم (٧) أن أفراد العينة كلهم قد اتفقوا بدرجة كبيرة على ضعف توافر المؤشرات المعلوماتية الخاصة بالبحث التربوي؛ حيث احتل هذا البعد الوزن النسبي (٠.٦٣) وهو وزن أقل من الحد الأدنى لدرجة الثقة (٠.٦٤) للعينة كلها، وهذا يدل على ضعف تحقق هذا البعد ككل.

كما يتضح من الجدول السابق أيضاً أن عدد العبارات المتحققة بشكل متوسط في هذا البعد عبارتان فقط، وهما العبارتان رقما (٣، ٥) وبلغتا وزناً نسبياً لهما (٠.٦٥)، وهو وزن نسبي متوسط، ويشير ذلك إلى أن حاضنتي أسيوط التكنولوجية تضع شروطاً ومواصفات معينة للمشروعات المتقدمة إليها أيا كان نوعها، ولديها من الآليات ما يمكنها من التعاون مع المؤسسات المجتمعية حسب نوع النشاط الذي تحتضنه.

وإذا طبقنا هذه الشروط على البحوث التربوية بوضعها الراهن، نجد أنها غير متوفرة؛ حيث كان الوزن النسبي لتحقق هذين المؤشرين متوسطاً وفقاً لآراء أفراد العينة على أساس أنهما شرطان وأساسان من أساسيات عمل الحاضنة.

كما يتضح من الجدول رقم (٧) السابق أيضاً أن عدد العبارات ضعيفة التحقق في هذا البعد بلغت (١٤) عبارة من منظور العينة جميعها، وهي العبارات أرقام (١، ٢، ٤، ٦،

٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦)، حيث احتلت أوزاناً نسبية بلغت (٠.٦٤) فأقل وهذه القيم سالبة التحقق، مما يعكس ضعف توفرها لدى حاضنة أسيوط التكنولوجية، وبالتالي عدم قدرتها على المساهمة في تطوير البحوث التربوية.

وقد يعزى ذلك إلى ندرة وجود استراتيجية قومية تهتم بالبحوث التربوية وتعمل على تفعيلها وربطها بالقضايا والمشكلات التربوية الواقعية، وضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي عامة والتربوي خاصة، إضافة إلى العديد من أوجه القصور التي تشوب البحوث التربوية وتجعل متخذي القرار وصانعي السياسات التعليمية أقل ثقة في تناول نتائجها، وغيرها من الصعوبات.

وتتفق نتائج هذا البعد مع دراسة (صلاح الدين محمد؛ سماح زكريا، ٢٠١٣)، ودراسة (جابر عصام، ٢٠١٦)، ودراسة (مروة بكر، ٢٠١٨)، ودراسة (شريف عبدالله؛ عبدالرحمن ندا، ٢٠١٧) ودراسة (هيام عبدالرحيم، ٢٠١٧) وغيرها، في إهمال الحاضنات للعلوم الإنسانية عامة، والتربوية خاصة. وعلى الرغم من وجود الحاضنات بكل أنواعها إلا أن الواقع يشير إلى اهتمامها بالعلوم الطبيعية والتكنولوجية وتغافلها عن العلوم التربوية والاجتماعية ومثيلاتها.

والجدير بالذكر أن هذه العلوم ومجالاتها المعرفية هو ما يشكل الإطار والحاضن الثقافي الضروري الذي لا يمكن أن تحصل نهضة أو تقدم علمي أو تكنولوجي حقيقي بدونه، وهو الأساس للولوج إلى "عصر المعرفة" الذي أصبح هو الفارق بين تقدم الدول وتأخرها.

ثانيًا: المحور الثاني:معوقات قيام الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط بدورها في تطوير البحث التربوي:-

يوضح الجدول رقم (٨) استجابات أفراد العينة حول أبعاد المحور الثاني: معوقات قيام الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط بدورها في تطوير البحث التربوي ، وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (٨)

وجهة نظر أفراد العينة حول أبعاد المحور الثاني: معوقات قيام الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط بدورها في تطوير البحث التربوي

البعد	ق	ت	درجة التحقق
الأول: معوقات تجهيزية وفنية	٠.٨٧	٣	+
الثاني: معوقات مالية وإدارية	٠.٨٨	٢	+
الثالث: معوقات فكرية	٠.٨٩	١	+
إجمالي	٠.٨٨		+

يتضح من الجدول رقم (٨) أن الوزن النسبي لأبعاد المحور الثاني ككل بلغ (٠.٨٨) مما يدل على إيجابية توفر عباراته كمعوقات تحول دون تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي، وتراوح هذا الوزن بين (٠.٨٩) كحد أقصى للبعد الثالث "معوقات فكرية"، والذي احتل المرتبة الأولى في الترتيب، تلاه البعد الثاني "معوقات مالية وإدارية"، والذي بلغ الوزن النسبي لعباراته (٠.٨٨)، واحتل البعد الأول "المعوقات التجهيزية والفنية" المرتبة الثالثة في الترتيب وبوزن نسبي بلغ (٠.٨٧).

وتتفق نتائج هذا المحور مع دراسة (Stefanovic, et al., 2008) التي أكدت أن الحاضنات في الدول النامية، ومنها مصر، تواجه العديد من الصعوبات أهمها: صعوبة تواجد أشخاص مؤهلين لإدارة الحاضنة، وضعف فرص الشراكة خارج المؤسسة الحاضنة، بجانب الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة للحاضنات، وأن وضع حقوق الملكية الفكرية يكون أقل نمواً بتلك الدول النامية، كما أن بيئة الأعمال تكون أقل مواءمة.

كما تتفق مع دراسة (شريف عبدالله؛ عبدالرحمن ندا، ٢٠١٧)، ودراسة (هيام عبدالرحيم، ٢٠١٧) التي أكدت ضعف الاهتمام بالعلوم الإنسانية خاصة التربوية على الرغم من أهميتها كمجال من مجالات البحث العلمي.

هذا على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية تنويع الأنشطة للمشروعات المحتضنة وإيجاد خبراء ومستشارين لكل قطاع مُحتضن لدى الحاضنة مثل دراسة (أسماء أحمد، ٢٠١٨)، ودراسة (سامية عبدالله؛ آمال عبدالمجيد، ٢٠١٣)، ودراسة (أميرة محمد، ٢٠١٥) التي حددت مجموعة من المشكلات والقيود التي تؤثر على دور الحاضنات منها: مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها المنشأة المحتضنة، وجودة ونوعية الاتصالات وردود فعل الجهات التي سوف تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المنشآت المحتضنة، واعتماد المنشآت المحتضنة على الحاضنة في مجالات عديدة.

ويمكن توضيح استجابات أفراد العينة على عبارات أبعاد المحور الثاني كما يلي:-

البعد الأول: معوقات تجهيزية وفنية:-

يوضح الجدول رقم (٩) استجابات أفراد العينة كلهم حول "المعوقات التجهيزية والفنية"، والتي تحول دون تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي ، وذلك كما يأتي:-

جدول رقم (٩)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الأول: المعوقات التجهيزية والفنية

م	العبارات	ق	ت	التحقق
١	ضعف ملاءمة موقع الحاضنة لتقديم خدماتها بكفاءة.	٠.٨٦	٥	إيجابي التحقق
٢	ضعف ملاءمة تصميم مبنى الحاضنة لاحتياجات المستأجرين.	٠.٨٨	١	
٣	قصور خدمات التواصل الإلكتروني بالحاضنة.	٠.٨٨	١	
٤	رداءة تأثيث وتجهيز مبنى الحاضنة.	٠.٨٦	٥	
٥	ضعف مناسبة القاعات ووحدات التدريب لتنفيذ برامجها.	٠.٨٦	٥	
٦	ضعف الخدمات المكتبية وأعمال السكرتارية بالحاضنة (معالجة نصوص، وتصوير مستندات، ...).	٠.٨٥	٩	
٧	قصور الخدمات البحثية والمعلوماتية بالحاضنة.	٠.٨٨	١	
٨	تدني خدمات الصيانة والمتابعة بالحاضنة.	٠.٨٦	٥	
٩	قلة عدد الكوادر البشرية المؤهلة بالحاضنة.	٠.٨٧	٤	
	إجمالي	٠.٨٧		

يتضح من الجدول رقم (٩) أن أفراد العينة كلهم اتفقوا بدرجة كبيرة على تواجد هذه المعوقات وذلك بوزن نسبي بلغ (٠.٨٧) وهو أعلى من الحد الأقصى لدرجة التحقق، مما يدل على ضعف توفير الحاضنات لهذه المؤشرات.

وتراوح هذا الوزن النسبي بين (٠.٨٨) كحد أقصى للعبارات (٢، ٣، ٧)، وبين (٠.٨٥) كحد أدنى للعبارة (٦) التي احتلت المرتبة التاسعة والأخيرة في الترتيب وهذه الأوزان وما بينها جميعا أعلى من حد الثقة للاستبانة جميعها (٠.٧٠) مما يدل على تواجد هذه المعوقات لدى الحاضنة، وقد يرجع ذلك إلى حداثة إنشاء الحاضنة، وعدم الوعي الكافي من مسئولي الحاضنات بالإعداد الجيد لها، وتجهيزها بشكل يلائم كافة القطاعات.

ويتفق ذلك مع دراسة (Akcomak, 2009) التي رأت أن هناك عديداً من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق أهداف الحاضنات أهمها: التركيز على الخدمات الملموسة

والتقليدية، بدلاً من الخدمات غير التقليدية وضعف استراتيجيات التواصل والتسويق وخطط الأعمال التجارية، بالإضافة إلى الاعتماد على الحكومة، وقصور الإدارة، والأفراد المؤهلين أو القصور في التخطيط للحاضنات، والافتقار إلى الإبداع في حل المشكلات، والقيود المؤسسية، وضعف التكامل بينها وبين مجتمع السياسة لتعزيز روح المبادرة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (طارق المصري، ٢٠١٨) ودراسة (محمد عبود؛ عامر جميل ، ٢٠١٢) اللتان أكدتا على أن هناك نقصاً في توفر مصادر الدعم المالي، وضعف توفر المهارات الإدارية والموارد البشرية المتخصصة، وصعوبة الحصول على المعلومات، وعدم القدرة على عمل شراكات مع المؤسسات المستفيدة لتكون داعماً ومرشداً لها في مراحل انطلاقها.

البعد الثاني: المعوقات الإدارية والمالية:-

يوضح الجدول (١٠) استجابات أفراد العينة في المعوقات الإدارية التي تعيق عمل الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط، وذلك كما يأتي:-

جدول (١٠)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الثاني: المعوقات الإدارية والمالية

م	العبارات	ق	ت	التحقق
١	عدم وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة للحاضنة.	٠.٨٧	٧	إيجابي التحقق
٢	ضعف الموارد المالية المتاحة لتمويل البحوث بالحاضنة.	٠.٨٧	٧	
٣	صعوبة توفير داعمين ورعاة للحاضنة.	٠.٨٧	٧	
٤	ضعف المكافآت والحوافز للقائمين على الحاضنة.	٠.٨٧	٧	
٥	غياب الإطار اللائحي والقانوني المنظم لعمل الحاضنة.	٠.٨٦	١٣	
٦	نقص الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة الحاضنة.	٠.٨٨	٣	
٧	شيوع البيروقراطية في إدارة الحاضنة.	٠.٨٨	٣	
٨	ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات البحثية والحاضنة.	٠.٨٩	٢	
٩	غياب التنسيق بين الحاضنة والمؤسسات التربوية المستفيدة.	٠.٨٨	٣	
١٠	قلة الشراكات بين الحاضنة والحاضنات الأجنبية في التخصص ذاته.	٠.٨٧	٧	
١١	ضعف الإمكانات الجامعية البحثية والمعملية.	٠.٨٧	٧	
١٢	ضعف أساليب التسويق والتعريف بالحاضنة وأدوارها.	٠.٨٨	٣	
١٣	عدم وضوح اختصاصات الجهات المشاركة في إدارة وتمويل الحاضنة.	٠.٩٠	١	
	إجمالي	٠.٨٨		

يتضح من الجدول (١٠) أن أفراد العينة جميعهم اتفقوا بدرجة كبيرة على تواجد هذه المعوقات وذلك بوزن نسبي بلغ (٠.٨٨)، مما يدل على أهمية الجانب التمويلي والإداري للحاضنات، وتراوح هذا الوزن النسبي بين (٠.٩٠) كحد أقصى للعبارة رقم (١٣)، وبين (٠.٨٦) كحد أدنى للعبارة (٥)، وهذه الأوزان وما بينها أعلى من الحد الأعلى للثقة للاستبانة ككل (٠.٧٠).

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عادل عبدالفتاح وآخرون، ٢٠١٥) التي أوصت بتوفير الخدمات الداعمة للحاضنة، وخدمات الاستشارة والتدريب، واختيار مجلس إدارة متخصص لها، وتحفيز الشراكة بينها وبين مؤسسات أخرى ومتابعة تقويمها، ووضع معايير اختيار وانتقاء المشروعات المستضافة بالحاضنات تتسم بالشفافية والموضوعية.

كما اتفقت مع دراسة (أمل حسين، ٢٠١٦) والتي أوصت بضرورة الاستفادة من نتائج البحث العلمي الجيد في خدمة المجتمع، وضرورة تقديم كل العون لأصحاب الأفكار المبدعة من داخل الجامعة وخارجها؛ بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي من المجتمع المحيط.

البعد الثالث: المعوقات الفكرية:-

يوضح الجدول (١١) استجابات أفراد العينة كلها حول المعوقات الفكرية التي تحول دون تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوي، وذلك كما يأتي:-

جدول (١١)

وجهة نظر أفراد العينة حول البعد الثالث: المعوقات الفكرية

م	العبارات	ق	ت	التحقق
١	نقص وعي أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالحاضنة وأدوارها.	٠.٨٨	٧	إيجابي التحقق
٢	نقص وعي أعضاء هيئة التدريس والباحثين بأهمية الأبحاث التطبيقية والميدانية.	٠.٨٨	٧	
٣	ضعف ثقة متخذي القرار وصانعي السياسة التعليمية بنتائج البحث التربوي.	٠.٨٨	٧	
٤	ضعف الاهتمام بالأبحاث العلمية "بين التخصصات".	٠.٩٠	١	
٥	الجهل بحقوق حماية الملكية الفكرية.	٠.٨٨		
٦	غياب ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى بعض الباحثين وأعضاء هيئة التدريس.	٠.٩٠	١	
٧	غياب ثقافة العمل البحثي المشترك بين الباحثين داخل الجامعة أو خارجها.	٠.٩٠	١	
٨	ضعف الوعي بأهمية الاستثمار في المجال التربوي لدى المستثمرين ورجال الأعمال.	٠.٩٠	١	
٩	افتقاد الشفافية عند اختيار وتقييم المشروعات والأفكار البحثية المحتضنة.	٠.٨٩	٥	
١٠	قلة البرامج التدريبية التطبيقية بالحاضنة.	٠.٨٩	٥	
	إجمالي	٠.٨٩		

يتضح من الجدول (١١) أن أفراد العينة كلهم اتفقوا بدرجة كبيرة على تواجد هذه المعوقات بوزن نسبي بلغ (٠.٨٩) وتراوح بين (٠.٩٠) كحد أقصى للعبارات (٤، ٦، ٧، ٨)، وبين (٠.٨٨) كحد أدنى للعبارات (١، ٢، ٣، ٥)، وجميع هذه الأوزان أعلى من الحد الأعلى للثقة للاستبانة ككل (٠.٧٠)، وهذا يؤكد على موافقة أفراد العينة على هذه المعوقات التي تحول دون تطوير البحث التربوي أو تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في ذلك.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد علي؛ محمد ذيب، ٢٠١٠)، ودراسة (حسين عليان، ٢٠١٤)، ودراسة (أميرة محمد، ٢٠١٥) ودراسة (مروة بكر، ٢٠١٨) التي أكدت على أن التهيئة الثقافية عامل مهم لإحداث أي تغيير مطلوب، وذلك من خلال الإعلام المستمر عن الحاضنات وبيان دورها في المجتمع وتوعية أفراده الباحثين بأهمية اختيار أبحاث تعالج قضايا واقعية، بالإضافة إلى أهمية الانتساب للحاضنات.

كما اتفقت مع دراسة (سهام محمد، ٢٠٠٦) التي قدمت عدة توصيات للارتقاء بالأداء البحثي لعضوات هيئة التدريس أهمها: إعداد حاضن تكنولوجي في كل كلية تربوية مهمته تفعيل نتائج البحوث العلمية في الواقع التربوي بما يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية، وتحفيز العمل في فريق بحثي متعاون، واستخدام تقنيات مناسبة ومنهجية إدارية متقدمة في إدارة البحث وتخطيطه.

وكذلك دراسة (سامية عبدالله؛ أمال عبدالمجيد، ٢٠١٣)، والتي أوصت بضرورة قيام الحاضنات بتوضيح مفهومها وأدوارها وإلزام الجامعات بالدعم المالي لها، وقيامها كذلك بدورات تدريبية دورية لتشجيع البحث العلمي والتربوي، وعمل توأمة مع حاضنات مماثلة في جامعات عالمية لتوسيع آفاق المعرفة والاستفادة منها، ولإيجاد خطة لتسويق أبحاث الحاضنات لجلب الدعم من القطاع الخاص لهذه الأبحاث، ومنح امتيازات ومكافآت للباحثين ضمن نطاق الحاضنات للمساهمة في الحد من ظاهرة هجرة رأس المال الفكري.

كما اتفقت مع دراسة (إيثار عبدالهادي، ٢٠١٢) التي أوصت بضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، وتوفير البنية التحتية المادية والمعلوماتية الملائمة له، مع تهيئة

المناخ القانوني الداعم، وأهمية بناء ثقافة للتفكير الريادي تساهم فيه الحاضنات والمؤسسات التربوية، مع التأكيد على مساهمة رجال الأعمال في دعم الحاضنات.

المحور الثالث: التصور المقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط:

في ضوء ما كشف عنه الإطار النظري لمتغيرات البحث (المحور الأول)، والذي أوضح أن الحاضنات التكنولوجية على الرغم من كونها أكثر الآليات التي يمكنها نقل نتائج البحوث والتكنولوجيا من الجامعات إلى قطاعات المجتمع الخدمية المختلفة، إلا أن البحوث التربوية كمجال من مجالات البحوث العلمية يهتم ويعني بإنتاج المعرفة التربوية، لم يجد اهتماماً من جانب الحاضنات للاستفادة من نتائجها ودعمها وتطويرها والعمل على ربطها بالتنمية المستدامة للمجتمع.

وانطلاقًا من تحليل نتائج الدراسة الميدانية (المحور الثاني)، والتي أسفرت عن وجود مجموعة من المؤشرات اللازمة لتفعيل دور الحاضنات في تطوير البحث التربوي وكذلك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك بجامعة أسيوط، فإنه يمكن تقديم تصور مقترح لتفعيل هذا الدور، ومحاولة للإجابة عن التساؤل الرابع للبحث؛ والذي ينص على "ما التصور المقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط؟"، وهذا التصور له فلسفته، ومرتكزاته، وأهداف يسعى إلى تحقيقها، وإجراءات محققة لهذه الأهداف، وكذلك ضمانات يجب أخذها في الاعتبار لنجاح هذا التصور، وهي على النحو التالي:

أ- فلسفة التصور المقترح:

نتيجة للمتغيرات العالمية الجديدة، التي أفرزتها المعطيات الاقتصادية، والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة، والتي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة الناجمة عن التقدم الهائل في تقنيات الحاسب الآلي والشبكة العنكبوتية، أصبحت الريادة والإبداع والميزة التنافسية للجامعات مطلباً رئيساً ذا طابع ديناميكي؛ فأصبحت الجامعات مطالبة بضرورة إدخال التكنولوجيا إلى نشاطها، من خلال إقامة الحاضنات التكنولوجية التي تعمل على توطيد العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، وعن طريق البحث

العلمي الذي يعتبر من أهم الآليات التي تراهن عليها الدول لتحقيق التنمية والتطور في جميع الميادين، لأنه السبيل للاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم الفعالية، وخاصة البحث التربوي الذي يعد أحد الأدوات المهمة التي لا غنى عنها لمواجهة المطالب المتجددة لمنظومة التعليم- خاصة في هذه الأوقات- سواء من حيث تقديم معالجة علمية موضوعية للمشكلات والقضايا التربوية، أو من حيث صياغة الحلول والقرارات التي يقود تبنيها إلى تطوير الأداء التربوي عموماً، وضمان القوة والفاعلية للمؤسسة التعليمية في ظل عالم يتجه بقوة نحو الإبداع وتصنيع المعرفة باعتبارها وقود النهضة الحديثة، ووسيلة للانضمام إلى مجتمعات المعرفة.

ونظرا لأن الحاضنات التكنولوجية لها إسهام في ازدياد دور الفكر الإبداعي والعمل الريادي بوصفه أحد محركات التنمية، ونظرا لأن البحث التربوي يعاني من عدة تحديات وعقبات تنعكس في نتائجه ومخرجاته على المستوى التنظيري وعلى مستوى الممارسات الفعلية في المؤسسات التعليمية، ومع صانعي السياسات التعليمية، فكان لابد من إيجاد قنوات وآليات تواصل لتشجيع الابتكار وتطوير الأفكار الإبداعية تعمل على احتضان الأفكار المميزة والمبدعة للباحثين التربويين، وتحويلها إلى تطبيقات تفيد في تطوير الممارسات التربوية، ومعالجة مشكلات وقضايا النظم التعليمية، وتعمل على تجديد برامجها، وأنشطتها وطرائقها ومناهجها للارتقاء بالتعليم ونظمه.

ب- مرتكزات التصور المقترح:

تقوم فلسفة التصور المقترح على عدة ركائز أهمها:

١- اعتبار البحث التربوي أداة مهمة في تنمية المعرفة التربوية، وتطويرها، وذلك لخدمة القضايا والمشكلات التربوية، وتحقيق التنمية التربوية والبشرية في المجتمع، وهذا الأمر يتطلب الاهتمام بالبحوث وإعطائها الأولوية التي تستحقها، وتوفير ما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيق أهدافها البحثية.

٢- على الرغم من الأهمية الكبرى للبحث التربوي ودوره في تطوير العمل التربوي، إلا أنه يعاني أزمة تتحدد معالمها في: صعوبة إقناع أصحاب القرار بوجاهته وأهميته في توجيه السياسات التربوية والممارسات التعليمية، وندرة وجود شراكات بين مؤسسات البحث

التربوي ووزارة التربية فيما يخص العملية التعليمية، وقلة الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالبحث التربوي، وقيام البحث التربوي على اجتهادات فردية وعدم الاهتمام بالمشكلات التربوية الحقيقية، وغياب التعاون بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في التخصص الواحد أو بين التخصصات في العلوم المختلفة، بالإضافة إلى ضعف التكوين العلمي للباحث التربوي.

٣- وجود آليات وسبل تواصل داخل الجامعة- الحاضنات- تستطيع استيعاب الكفاءات البحثية، واستثمار نتائج البحوث، ويمكنها التصدي للتحديات التي تواجه البحث التربوي، وتتبنى المبدعين من الباحثين التربويين، وتدعم أفكارهم البحثية من كافة الجوانب المادية، والفنية والإدارية، وتحولها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق، وبالتالي تُفعّل العلاقة الوظيفية للبحث التربوي مع واقع الميدان التربوي والتعليمي، مما يؤدي لتطوير التعليم وارتقائه.

٤- اعتبار الحاضنات عامةً، والحاضنات التكنولوجية خاصةً، إحدى المرتكزات الرئيسة لتأسيس مشروعات ريادية- مهما كان نوعها- ونموها ونجاحها.

٥- تقديم الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الريادية الفرصة والموارد المالية والبشرية والمادية والخدمات المساندة (مالية، وإدارية، وفنية، واستثمارية، وتسويقية ...)؛ مما يعزز القدرة على مواصلة الأفكار الإبداعية والمشروعات المحتضنة واستمرارها.

٦- اعتبار الحاضنات أداة مثلى لحل مشكلات الباحثين ومراكز البحوث العلمية والتربوية، وترجمة أعمالهم إلى واقع إنتاجي، إضافة إلى كونها أداة استراتيجية للبناء والمحافظة على رأس المال الفكري، والحد من هجرته من خلال استيعاب الكفاءات البحثية، وكذلك الحد من البطالة، من خلال إيجاد فرص عمل جديدة من المشروعات المحتضنة.

٧- تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية عبر اهتمامها بالبحث التربوي المعني بتوليد المعرفة التربوية، باعتباره مجالاً من مجالات البحث العلمي الكفيل بتوليد المعرفة والنظريات والأفكار المساهمة في تكوين رأس المال المعرفي، وبناء كوادر المعرفة، التي هي مصدر القوة والمحرك للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأداة لزيادة القدرة التنافسية،

وانعكاس ذلك على الجامعة كونها قادرة على إقامة شراكات بينها وبين مؤسسات المجتمع المستفيدة، وكونها تمتلك آليات تزيد من قدرتها التنافسية وتكون أحد أعمدة التنمية المجتمعية.

ج- أهداف التصور المقترح:-

يسعى هذا التصور إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

١- تعرف دور الإدارة الجامعية بجامعة أسيوط تجاه الحاضنات التكنولوجية المقامة فيها، وكذلك دورها تجاه البحوث التربوية.

٢- تعرف دور كليات التربية في تطوير البحث التربوي، وفي توعية الطلاب والباحثين بالحاضنات التكنولوجية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير البحث التربوي من خلال ما تقدمه من خدمات وما تمتلكه من إمكانيات.

٣- توضيح أهم المتطلبات الواجب توفرها في الحاضنات التكنولوجية للقيام بدورها في تطوير البحث التربوي بجانب احتضانها للأفكار والمشاريع الريادية المميزة.

٤- توضيح دور مؤسسات المجتمع المدنى في تدعيم دور الحاضنات سواء مادياً أو معنوياً.

٥- توضيح أهم الضمانات اللازمة لنجاح التصور المقترح لتفعيل دور الحاضنات في تطوير البحث التربوي بجامعة أسيوط.

د- إجراءات التصور المقترح:-

لتحقيق أهداف التصور المقترح لتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط في تطوير البحث التربوى، يقترح الباحثان توفير المتطلبات التالية:

أولاً: متطلبات خاصة بدور الإدارة الجامعية بجامعة أسيوط: وتقسم إلى دورها تجاه البحث العلمي والتربوي خاصة، ودورها تجاه الحاضنات التكنولوجية المنشأة بداخلها، وذلك كما يأتي:-

(أ) تجاه البحث العلمي والتربوي: ويتم ذلك من خلال:-

- إيجاد رؤى وسياسات بحثية تركز على الجانب التطبيقي للربط بين البحث العلمي والمؤسسات المستفيدة منه.
- وضع أولويات للمشروعات البحثية داخل الجامعة وتوجيهها نحو التطبيق في

خطط التنمية.

- تنسيق العمل بين مراكز البحوث في الجامعة والعمل على إلغاء الازدواجية في أدائها.
- زيادة المخصصات المالية للأبحاث خاصة التطبيقية، والاهتمام برفع الكفاءة التشغيلية للعمل مصدر الإبداع، من خلال استمرارية وتحديث معلوماته بدورات التدريب المستمر أثناء العمل.
- تسويق القدرات البحثية المتميزة للجامعة لدى الجهات المستفيدة.
- إدراج برامج متعددة لنشر ثقافة الريادة والأعمال والأفكار المبتكرة ضمن المناهج والمقررات والأنشطة والممارسات الجامعية.

(ب) تجاه الحاضنات التكنولوجية: ويتم ذلك من خلال:-

- وضع رؤى واستراتيجات للحاضنات تمكنها من تطوير العمل البحثي بالجامعة وخدمة مجالات التنمية في المجتمع المحيط.
- اعتماد إدارة علمية منظمة ومعدة جيداً لادارة الحاضنة التكنولوجية، واختيارها وفقاً لمعايير وأسس موضوعية وواضحة.
- تعزيز الإطار القانوني والتشريعي المنظم لعمل الحاضنة.
- تحديد موقع ومساحة مناسبة للحاضنة داخل الجامعة أو بالقرب منها لسهولة التواصل وإمكانية الاستفادة من إمكانات الجامعة من معامل ومختبرات وأدوات تسهل عمل الرواد المنتمين للحاضنة.
- توفير البنية التحتية وجميع الموارد والإمكانيات اللازمة لاحتضان المشاريع البحثية المتميزة.
- استمرارية الترويج للحاضنات التكنولوجية بين مجتمع الجامعة الداخلي، من طلاب وباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وبين المجتمع الخارجي المحيط، من رواد ورجال أعمال وشركات، وأصحاب مشاريع استثمارية؛ وذلك لدعم الإبداع التكنولوجي، وإيجاد فرص عمل واسعة تخدم المجتمع وتحقق التنمية المستدامة.
- الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في مجال الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ودورها في دعم وتطوير المشروعات والأفكار الريادية.

- المساهمة في الجانب التمويلي للحاضنات، بجانب الجهات الأخرى، كالبنوك والمنظمات الدولية، والمؤسسات الاجتماعية، والمستثمرين وغيرها.
- وضع آلية تضمن المتابعة الدورية لتنفيذ الخطط والمشروعات القائمة في الحاضنة.
- وضع آليات للتقويم المستمر للحاضنات في ضوء معايير معينة للمشاريع المحتضنة وشروط استمرار نجاحها.

ثانياً: متطلبات خاصة بدور كلية التربية بجامعة أسيوط: ويتضمن ذلك دورها تجاه ما يأتي:-

(أ) تجاه البحث التربوي: ويتم ذلك من خلال:-

- العمل على تفعيل الخطط البحثية لكل قسم علمي مع التأكيد على أهمية الجانب التطبيقي للبحوث التربوية.
- العمل على تحديث المنهج بكل عناصره وتطويره باستمرار؛ حتى يسهم في مواجهة التحديات المستقبلية، بالإضافة إلى تنويع طرائق التدريس والأنشطة التي تتلاءم مع التعليم الابتكاري والريادي الذي يمثل النواة الأساسية للمشروعات الريادية التي تخص الحاضنات التكنولوجية.
- إقامة قنوات من التواصل بين الكلية ومراكز البحوث التربوية سواء المحلية أو الاقليمية ومراكز اتخاذ القرار وصنع السياسات التعليمية، فيما يسمى بحوار السياسات العلمية Scientific Policy Dialogue.
- الاهتمام بالباحث التربوي، باعتباره وسيطاً معرفياً، أي يتم تدريب بعض الباحثين في مراكز البحوث والحاضنات على تسويق المعرفة البحثية ليصبحوا وسطاء للمعرفةأو "سماسرة المعرفة"، وهؤلاء الأشخاص يمكنهم، بفضل تدريبهم وخبراتهم، الربط بين عالم البحث والتحليل وعالم السياسة والتطبيق، وبالتالي تضمن الحاضنات ومراكز البحوث أن تؤثر في اتخاذ القرار، وتشكيل السياسة العلمية والتعليمية.
- إقرار استراتيجيات الاعتماد على شبكات الاتصال، والتي يمكن أن توفرها الحاضنات، كوسيلة لنشر البحوث والمعلومات، وتقليص الهوة بين ثقافة منهج البحث العلمي والمستخدم له، بمعنى الاستفادة من الجهود الدولية بإنشاء شبكات

اتصال لربط الباحثين العلميين عبر القارات، ولربط الباحثين مع صناع السياسة والمنظمات والوكالات الدولية للتنمية.

- إرساء آليات وهياكل مناسبة لترجمة نتائج البحوث التربوية إلى منتجات قابلة للاستهلاك في المؤسسات التعليمية، وذلك باستخدام ودعم المؤسسات القائمة مثل: الحاضنات ومراكز التميز البحثي وغيرها.
- التأكيد على تكوين فرق بحثية من مختلف تخصصات أعضاء هيئة التدريس والباحثين بكلية التربية؛ لتقديم المشورة للمؤسسات الحكومية والمدنية الخاصة في مجال إصلاح التعليم، وكذلك الخدمات التربوية التي تتطلبها مشروعات التنمية التعليمية.
- تشجيع تكوين فرق بحثية "بينية التخصصات" سواء في العلوم التربوية أو باقي فروع المعرفة، مما يرسخ النظرة التكاملية في العمل البحثي ويساعد في بنائها.
- توفير سبل الدعم المادي والمعنوي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس، للمشروعات البحثية المتميزة، وتهيئة الظروف التي تمكنهم من تحسين المعرفة التربوية، والتركيز على العمل البحثي، ليس بقصد الترقي فحسب، ولكن بغية الإسهام فى رفع تنافسية الكلية والجامعة التي ينتسبون إليها، وكذلك الإسهام في خطط التنمية المجتمعية.
- تعريف الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بحقوق الملكية الفكرية وآليات حمايتها.

(ب) تجاه الحاضنات التكنولوجية بجامعة أسيوط: ويتم ذلك من خلال:-

- نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال خلال مقررات أو محاضرات معينة أو أنشطة طلابية محددة، أو خلال مؤتمرات وندوات وورش عمل مخصصة.
- تكثيف الإعلان عن الحاضنات والتعريف بها، وأهميتها، وأماكن تواجدها والخدمات التي يمكن أن تقدمها، من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل؛ حتى يستطيع أكبر عدد من الالتحاق بها، وذلك من أجل مساعدتهم في إيجاد فرص عمل مستقبلية تتناسب معهم، وتلبى احتياجات المجتمع التنموية.
- مكافأة الباحثين المنتسبين للحاضنات أيا كان نوعها، سواء مادياً أو معنوياً؛

وذلك تشجيعاً لهم وترويجاً للحاضنة.

ثالثاً: متطلبات خاصة بدور الحاضنات التكنولوجية: ويتم ذلك من خلال:-

(أ) تجاه البحث العلمي: ويتم ذلك من خلال:-

- اعتماد إدارة منظمة للحاضنات التكنولوجية تضمن التنسيق العلمي السليم، وضبط عملها في ضوء رؤية علمية شاملة على مستوى الجامعة.
- تدريب الكوادر العاملة بالحاضنات وإكسابهم المهارات والمعارف والعلوم الخاصة بها؛ لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة أفضل، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التدريب المختلفة.
- تعزيز التعاون مع الجهات التمويلية الداخلية والخارجية للحصول على دعمها لإنشاء وتطوير المشروعات المحتضنة.
- تبني نظم متطورة من التقييم والمتابعة لمعدلات الأداء للمشاريع المحتضنة، في ضوء الأهداف المقررة لذلك.
- الاستفادة من التجارب العربية والعالمية فيما يخص المجالات المحتضنة.
- تفعيل آليات التعاون بين الحاضنات التكنولوجية ومراكز الأبحاث ومؤسسات الأعمال لتبني ورعاية الأفكار الابتكارية للعناصر الريادية.

(ب) تجاه البحث التربوي: ويتم ذلك من خلال:-

- بناء القدرات من خلال تأهيل وتدريب الأفراد المتخصصين والمهتمين بالبحث التربوي وفق الاحتياجات والاتجاهات المعاصرة وتنفيذها.
- تقديم خدمات واستشارات، وبرامج تعليمية وتدريبية متنوعة لمختلف الفئات المستفيدة.
- التوعية بأهمية البحث التربوى، من خلال نشر وتعزيز الوعي المجتمعي ودوره في حل مشكلات وقضايا المجتمع الواقعية، من خلال عقد المؤتمرات العلمية، وورش العمل المتخصصة، والندوات والمحاضرات العلمية وإصدار الكتب التعليمية، والتقنية والمطبوعات؛ بما يسهم في تطوير البحوث التربوية.
- تقديم منح لبرامج أكاديمية (ماجستير/ دكتوراه) في البحوث التربوية المتميزة.

- تكوين شراكات مع خبرات نوعية بحثية عالمية في مجال البحوث التربوية؛ لبناء خبرات بحثية محلية متميزة .
- الاستعانة بالأساتذة من أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين تربويين.
- تقديم حوافز مالية وجوائز تشجيعية للأبحاث التربوية المتميزة، والتي لها إسهام في حل مشكلات تربوية فعلية، واستفاد منها أصحاب القرار السياسي في تطوير العملية التعليمية.
- الاهتمام بالنشر العلمي الدولي للأبحاث التربوية المتميزة من خلال التواصل والتعاون بين الحاضنات التكنولوجية ودور النشر العالمية، ومؤسسات المجتمع الداعمة.
- زيادة الوعي بين أوساط المستثمرين، ورجال الأعمال عن أهمية الاستثمار في البحوث التربوية المرتبطة باحتياجات وقضايا المجتمع الواقعية.

رابعاً: متطلبات خاصة بدور مؤسسات المجتمع المدني تجاه البحث التربوي والحاضنات التكنولوجية: ويتم ذلك من خلال ما ياتي:-

- استمرار توعية قطاعات المجتمع المختلفة بأهمية البحث العلمي والتربوي، لاسيما البحوث التطبيقية، وتفعيل نتائجها في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة.
- الترويج الدائم من المؤسسات الإعلامية في المجتمع عن العمل الحر والتعليم والعمل الريادي وأهميتهم في الإيفاء بمتطلبات العمل في العصر الحالي.
- إسهام مؤسسات المجتمع المختلفة ورجال الأعمال والمستثمرين في الدعم المالي للحاضنة التكنولوجية وتمويل الأبحاث التربوية المنتسبة لها؛ ضماناً لاستمرار مشاريعها المحتضنة.
- قيام مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية برعاية مجموعة من الباحثين التي ترتبط أبحاثهم بأنشطة هذه المؤسسات، وتقديم أنواع الدعم كافة لهؤلاء الباحثين.
- أن تتولى المؤسسات الإعلامية في المجتمع الإعلان الدائم عن الحاضنات، وأنواعها وأدوارها، وأهميتها بالنسبة لأصحاب المشاريع والأفكار الريادية المتميزة.

هـ- ضمانات نجاح التصور المقترح:-

- توعية الباحثين التربويين وأعضاء هيئة التدريس بأهمية الحاضنات، وأنواعها، وخدماتها بالنسبة لتطوير أبحاثهم العلمية، وذلك خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية، وورش العمل والتدريب وغيرها.
- ضرورة توافر المؤشرات المعلوماتية الخاصة بالبحث التربوي لدى الحاضنات التكنولوجية لتقوم بدور فعال في تطوير البحث التربوي مثل: مصفوفة بالأبحاث التربوية التطبيقية والميدانية، وآليات نشر ثقافة العمل البحثي التشاركي الريادي، وخطة الفرص الاستثمارية التي توفرها الحاضنة للجهات المستفيدة، وآليات لحماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين التربويين، وآليات لتسويق نتائج الرسائل والأبحاث التربوية المتميزة بين المستفيدين في الحقل التربوى، وآليات لنشر الرسائل والأبحاث التربوية المتميزة في مجلات ودوريات عالمية، وقاعدة بيانات بالمتطوعين من رجال الأعمال والمستثمرين المهتمين بالشأن التربوي، وإجراءات استخدام منهجيات علمية متقدمة للبحوث التربوية.

المراجع:

- أحمد عبدالله الصغير البنا (٢٠١٤). بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي بكلية التربية. *مجلة الثقافة والتنمية*، ١٥(٨٤)، ٢٣٧ – ٢٨٨.
- أحمد علي صالح؛ محمد ذيب المبيضين (٢٠١٠). دور الحاضنات في تعزيز المشاريع الريادية– أساسيات نظرية ووقائع ميدانية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. جامعة بورسعيد، كلية التجارة، (١)، ١٩٦–٢١٢.
- أحمد نجم الدين عيداروس؛ أحمد أشرف محمود (٢٠١٣). تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٤(٩٥)، ٢٠٩– ٢١٦.
- أسماء أحمد خلف حسن (٢٠١٨). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكارات العلمية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية. *مستقبل التربية العربية*، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥(١١١)، ٥٥– ٩٦.
- أسماء عبدالسلام عبدالقادر (٢٠١٠). دور البحث التربوى في صنع السياسة التعليمية. *عالم التربية*. المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١١(٣١)، ٣٣٤ – ٣٣٦.
- ـــــــــــــــ (٢٠١١). دور مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر: دراسة مستقبلية. *عالم التربية*. المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١٢(٣٣)، ٣٤١ – ٣٥٤.
- أمل حسين عبدالقادر علي (٢٠١٦). حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية. *المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر*، ٣(٢)، ٨٧– ٩٧.
- أميرة عزت (٢٠٢٠). حاضنة "همة" التكنولوجية تعلن عن فرص جديدة لرواد الأعمال بأسيوط. متاح في: https://www.albawabhnews.com/3070009 (accessed in 6-8-2020),
- أميرة محمد الحموري (٢٠١٥). دور حاضنات الأعمال بجامعات المملكة العربية السعودية في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر المستفيدين منها. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة طنطا، (٥٧)، ١١١– ١١٤.

- انتصار الهادي الغويل (٢٠١٨). دور الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ومراكز البحوث في تعزيز الإبداع وتحقيق ريادة الأعمال للمشروعات المحتضنة، *مجلة المنتدى الأكاديمي*، الجامعة الأسمرية الإسلامية، (٣)، ١٠٩– ١٣٦.
- إيثار عبدالهادي آل فيحان (٢٠١٢). دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، جامعة بغداد، (٣٠)، ٦٩– ٩٧.
- بسمة فتحي عوض برهوم (٢٠١٤). دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال: قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة– مبادرون– سبارت. *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بفلسطين، ٢٠١٤.
- جابر عصام رمضان (٢٠١٦). رؤية مستقبلية للحاضنات البحثية بالجامعات السعودية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، (١٧٠) ج(٣)، ١٣ – ٨٠.
- جمال علي خليل الدهشان (٢٠١٤). ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالحث التربوى العربى:ورقة عمل . *المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية– القيمة والأثر*، جامعة سوهاج وجمعية الثقافة من أجل التنمية. سوهاج، ٤٢– ٧٢.
- جون ملتون سميث (١٩٧٨). *الدليل الإحصائي في التربية وعلم النفس*. (ت) إبراهيم بسيوني عميرة، القاهرة: دار المعارف.
- حسام حمدي عبدالحميد (٢٠٠٨). مدخل حاضنات الأعمال التكنولوجية لتفعيل العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال على ضوء ثقافة التغيير لمايكل فولان (دراسة مقارنة لتجارب دول عربية وأجنبية). *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة المنصورة، (٦٦)، الجزء الثالث، ٢٤٤– ٣١٣.
- حسين عليان الهرامشة (٢٠١٤). دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها في الأردن. *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، جامعة الزرقاء. ١٤ (٢)، ١٩٦– ٢٠٩.
- حنان عبدالحليم رزق (٢٠٠٤). واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة– دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة المنصورة. (٥٥). الجزء (١)، ١٠١– ٢٠٤.

- خالد الهادي محمد الرياني؛ فريدة عمران الزين (٢٠١٥). حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتطوير البحث العلمي في ليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ببني وليد، جامعة الزيتونة، ٣، عدد خاص، ٨– ٣١.
- خالد صلاح حنفي محمود (٢٠١٦). الحاضنات التكنولوجية كآليات للربط بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع: دراسة تحليلية لآراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*. اتحاد الجامعات العربية. الأمانة العامة. ٣٦ (١)، ٥٧ – ٧٨.
- خالد بن علي بن راشد الجعفري (٢٠٢٠). ملخص عن حاضنات التكنولوجيا في الوطن العربي، متاح في: https://abdelwahabgouda.ahlamontada.com/t31-topic , (accessed in 22-6-2020)
- خديجة عبدالعزيز علي إبراهيم (٢٠١٨). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استشرافية، *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٤ (٥)، ٣٦٥– ٤٧٩.
- خليل يوسف الخليلي (٢٠١٠). التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي. *المؤتمر العلمي العاشر: البحث التربوي في الوطن العربي– رؤى المستقبل*، كلية التربية، جامعة الفيوم، ١، ٤٠٣ – ٤١٩.
- سامية عبدالله عبدالمنعم؛ آمال عبدالمجيد عبدالقادر الحيلة (٢٠١٣). أثر محدودية الحاضنات على البحث العلمي في جامعات قطاع غزة: دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر. *أعمال المؤتمر العلمي الثاني: أولويات البحث العلمي في فلسطين ... نحو دليل وطني للبحث العلمي*، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٦٠– ١٩٧.
- سعاد أحمد (٢٠٢٠). جامعة أسيوط تطلق أول حاضنة أعمال افتراضية عربية بمعرض القاهرة الدولي. متاح في: https://www.elwatannews.com/news/details/2742582 , (accessed in: 22-6-2020)
- سعيد إسماعيل علي (٢٠١١). *المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل*. القاهرة: عالم الكتب.
- سلامة صابر محمد العطار؛ سعيد إبراهيم عبدالفتاح (١٩٩٢). البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة في ج. م. ع. (دراسة تحليلية نقدية). *المؤتمر الثاني عشر: السياسات*

التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة بالتعاون مع كلية التربية جامعة المنصورة، ١، ٢٥٣– ٢٨٩.

- سهام بنت محمد صالح كعكعي (٢٠٠٦). الارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس". *مستقبل التربية العربية*. المركز العربى للتعليم، ١٢(٤١)، ٢٧١-٣١٦.
- شارف عبدالقادر؛ لعلا رمضاني (٢٠١٧). تكنولوجيا الحاضنات ومكافحة البطالة في العالم العربى: الأدوات والفرص والتحديات. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، الجزائر، (١٦)، ٦٣– ٧٨.
- شبل بدران الغريب (٢٠١٤). توجهات البحث التربوي في أطروحات الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية التربية– جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣م. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٤(٣)، ٢٣– ٦٧.
- شرعة عماد الدين (٢٠١٢). دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة. *الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (١٨-١٩ أبريل)*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ١– ١٣.
- شريف عبدالله سليمان؛ عبدالرحمن أحمد ندا (٢٠١٧). تصور مقترح لإنشاء مركز للتميز البحثي في العلوم الإنسانية بجامعة الملك سعود. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج (٤٨)، ٢٩٥– ٣٥٢.
- صبري خالد عثمان أحمد (٢٠٠٣). أهم مشكلات البحث التربوي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي.
- صلاح الدين محمد توفيق؛ سماح زكريا محمد (٢٠١٣). التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها: دراسة في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل. *مجلة كلية التربية*. كلية التربية، جامعة بنها، ٢٤(٩٣)، ١– ٧٨.
- صلاح محمد المزيدي؛ وسام فيصل الخضرا (٢٠٠٠). دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المشاريع الإبداعية". *المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر: المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي (١٨– ٢٠ أبريل)*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١– ١٣.

- طارق المصري (٢٠١٨). واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشائها في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. *مؤتة للبحوث والدراسات- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة مؤتة، ٣٣(٥)، ٢٩١ – ٣٣٦.
- عادل عبدالفتاح سلامة وآخرون (٢٠١٥). دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات. *مجلة كلية التربية*. كلية التربية، جامعة عين شمس، (٣٩). ج (٣)، ٩٣– ١٥٨.
- عاطف الشبراوى؛ أحمد درويش (٢٠٠٣). نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال- حاضنات التبين للمشروعات التكنولوجية. *الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية*، القاهرة.
- عاطف الشبراوي (٢٠٠٥). *حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية*. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).
- عاطف الشبراوي وآخرون (٢٠٠٠). حاضنات المشروعات التكنولوجية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث. *المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر" المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي*. كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١– ٧.
- عبدالباسط محمد دياب؛ حنان كمال البدري (٢٠١٣). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الخبرات والتجارب الدولية: حاضنات الجامعة نموذجاً. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. جامعة القصيم. ٦(٢)، ٨١٥– ٩١٢.
- عبدالله السيد عبدالجواد (١٩٨٣). *المؤشرات التربوية واستخدام الرياضيات في العلوم الإنسانية*. أسيوط: مكتبة جولد فنجرز.
- عبدالرحيم علي (٢٠٢٠). حاضنة "همة" التكنولوجية تعلن عن فرص جديدة لرواد الأعمال بأسيوط، متاح في: https://www.albawabhnews.com/3070009 (accessed in: 22-6-2020).
- عبدالمحسن الرحيمي (٢٠٢٠). حاضنات التقنية بالجامعات ودورها في تقدم البحث العلمي". متاح في: http://www.dawadmisms.net/6064/, (accessed in: 5-9-2020)
- فؤاد البهي السيد (١٩٧٩). *علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري (ط٣)*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- كريم قاسم؛ مريزق عدمان (٢٠٠٦). دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول*

العربية (١٧ – ١٨ أبريل). مخبر العلوم واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالجزائر، ٥٥٠– ٥٥١.

- كمال نجيب (٢٠١٦). البحث التربوي وبناء مجتمعات المعرفة في الدول العربية: التحديات وطموحات المستقبل. *التربية المعاصرة*. رابطة التربية الحديثة. ٣٣ (١٠٣، ١٠٤)، ٥– ٨٠.
- لعلى بوكميش؛ يوسفات علي (٢٠٠٨). حاضنات الأعمال– آلية لدعم وتطوير البحث العلمي في العالم العربي. *مؤتمر التعليم العالي والوطن العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل (٢٩ مارس– ٤ أبريل)*. جامعة قطر، ١– ١٧.
- ليلى عبدالرحيم؛ خديجة لدرع (٢٠١٦). حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة. حاضنات الاعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، *منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم*.
- مجدى صلاح طه (٢٠٠٧). *البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- محمد الحسن أحمد أبو شنب (٢٠٠٢). البحث التربوي في السودان: الواقع والمشكلات. *دراسات تربوية*. المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، ٣(٦)، ١١٢–١٢٤.
- محمد أمين المفتي (٢٠١٨). قضايا في البحث التربوي: رؤية واقتراحات. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل. ١ (١)، ٤٩– ٥٨.
- محمد بن حمزة بن محمد السليماني؛ عبدالرحيم حسين الجفري (٢٠٠٠). عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية– رؤية واقعية للقائمين على العملية التربوية والبحثية في العاصمة المقدسة. *مجلة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية*، ١٢ (٢)، ٥٧– ٧٨.
- محمد عبود طاهر؛ عامر جميل عبدالحسين (٢٠١٢). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي، *مجلة الاقتصادي الخليجي*. (٢٣)، ٣٨– ٧٨.
- محمد عزت عبدالموجود (٢٠٠٢). الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التربوية: (الأسباب، التداعيات، الحلول). *مجلة البحث التربوي*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١(١)، ٢٧– ٢٩.

- محمود كامل الناقة؛ أحمد إسماعيل حجي (٢٠٠١). واقع البحث التربوي: رؤية مستقبلية للبحث التربوي، *مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جامعة عين شمس. ج (٢)، ١٠١٩– ١٠٤٧.
- مدحت أحمد النمر؛ ضياء الدين محمد زاهر (٢٠٠١). البحث التربوي: رؤية مستقبلية للبحث التربوي. *مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وجامعة عين شمس. ج (٢)، ١٠٤٩– ١٠٥٩.
- مروة بكر مختار الدياسطي (٢٠١٨). التخطيط لإنشاء الحاضنات البحثية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات المحلية والعالمية (جامعة المنصورة نموذجاً). *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية التربية، جامعة المنصورة.
- مروة محمد محمد طه (٢٠١٤). "معوقات استفادة المعلمين من البحوث التربوية: دراسة ميدانية". *المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية – القيمة والأثر*، جامعة سوهاج/ جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٦٥٣– ٦٨٠.
- مشاعل بنت عبدالله الباش (٢٠١٨). *أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية*. عمادة الدراسات العليا: جامعة الملك سعود.
- مصطفى محسن (١٩٩٩). *الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: (رؤية سوسيولوجية نقدية)*. الدار البيضاء: المركز الثقافى العربي.
- مطانيوس ميخائيل (٢٠٠٦). مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سورية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*. كلية التربية، جامعة دمشق، ٤ (١)، ٨٨– ١٢٢.
- منال السيد عبدالحميد (٢٠٢٠). حاضنات العمال ودورها في تدعيم ريادية الأعمال للشباب في الوطن العربي، مصر نموذجاً. المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح في: http://www.acrseg.org/40703, (accessed in: 22-6-2020)
- مهنى محمد إبراهيم غنايم (٢٠١٤). الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية: الواقع والمأمول. *المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية– القيمة والأثر*. جامعة سوهاج/ جمعية الثقافة من أجل التنمية. سوهاج، ١٠١– ١٤٢.
- ناهد محمد طلبة (٢٠١٦). *البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية*. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

- نيفين منير توفيق (٢٠١٣). مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته على الحالة المصرية. *مجلة النهضة*. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٨٩– ١٢٢.
- هالة السعيد (٢٠٢٠). التخطيط. زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية لـ١٣ بنهاية ٢٠٢١–٢٠٢٢. متاح في: https://alborsaanews.com/2020/02/09/1294089, (accessed in 22–6–2020)
- هيام عبدالرحيم أحمد علي (٢٠١٧). رؤية مقترحة لإنشاء حاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية. *دراسات في التعليم الجامعي*. مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، (٣٧)، ٥٨٦– ٦٣٩.
- Abetti, Pier A. ; Rancourt, Charles (2008). University Incubators as Agents for Technology Transfer and Economic Growth: Case Studies in U. S. A. Finland and Ukraine. *Int. J. of Technology Intelligence and Planning*. 4(4),379– 397.
- Akcomak, S. (2009). Incubators as Tools for Entrepreneurship Promotion in Developing Countries**.** United Nations University, *World Institute for Development Economic Research***,** 52, 1-38.
- Anderson, B. B. & Al-Mabaraki, H. M. (2012). The Gateway Innovation Center: Exploring Key Elements of Developing a Business Incubator. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 8(4), 208– 216.
- Bathula, Hanoku et al. (2009). "The Role of University Based Incubators in Emerging Economies". *The 5th International Conference of the Centre for Research in International Education.* Auckland. New Zealand, 30 June – 2 July, Working Paper, (2).
- Jamil, F. et al. (2015). A Review of Commercialization Tools: University Incubators and Technology Parks". *INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCIAL ISSUES. 5 (special issue),* 2164- 4138.
- Lendner, C. & Dowling, M. (2007). The organizational Structure of University Business Incubators and Their Impact on the Success of Startups: An International Study. *International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management***.** 7(6), 541-555.
- Mac Adam, R.& Keogh, W. (2006). Incubating Enterprise and Knowledge: as Take Hold Approach. *Knowledge Management Studies*. 1 (1), 103 – 120.
- National Business Incubator Association (NBIA), (2012). Joseph Mancuso, from: www.nabia.org/about_nabia/founders_awards/Mancuso.php.

- Ozdermi, O. & Sehitoglu, Y. (2013). Assessing the Impact of Technology Business Incubators: A Framework for Technology Development Centers in Turkey. *Social and Behavioral Sciences***.** 75, 282-291.
- Patton, D. & Marlow, S. (2011). University Technology Business Incubators: Helping New Entrepreneurial Firms to Learn to Grow. *Environment and planning: Government and policy*. 29(5), 911-926.
- Science and Technology Development Found (STDF) (2016), Technology Incubators program. Retrieved form: http://www.stdf.org.eg/indexphp/funding-mechanisms/mandates-7, 6/1/2016.
- Scramuzzi, Elena (2002). *Incubators in Developing Countries: Status and Development*. The World Bank.
- Stefanovic, M. et al. (2008). Incubators in Developing Countries: Development perspectives, university of Kragujevac, Serbia. *International Journal for Quality research*. 334, 158 – 163.
- UNESCO (2016). *UNESCO Science Report (1) Towards 2030*. Paris.
- Wilber, P. L., & Dixon, L. (2004). The Impact of Business Incubators on Small Business Survivability. *Small Business Advancement National Center*. University of Central Arkansas, Available at: www.sbaer.uca.edu